

مستخرج من مجلة بحوث كلية الآداب . جامعة المنوفية
العدد الثالث

شبكة المدن الصحراوية

د. فتحى محمد مصيلحي
أستاذ الجغرافية المساعد
كلية الآداب جامعة المنوفية

يناير ١٩٩١

1960 - 1971

شبكة المدن الصحراوية

تأليف

د. فتحى محمد مصيلحى

* أستاذ المخrafie البشرية المساعد بجامعة المنوفية ورئيس قسم المغرافيا ووكيل كلية الآداب .

* حائز على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية لعام ١٩٨٩ .

* دكتوراه في جغرافية الحضر برتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة في عام ١٩٨٠ .

* تنصب اهتماماته الرئيسية على التنمية العمرانية والتخطيط الأقلبي والدراسات البيئية .

* شارك في عديد من الدراسات القومية في مجال التخطيط العمراني والتنمية الأقلبية .

* شارك في بعض الدراسات الدولية عن مشاكل التحضر في المدن الكبرى ، والتي اشرف عليها الأمم المتحدة .

* أهم مؤلفاته : -

١ - شخصية المدينة السعودية .

٢ - المغرافie البشرية .

٣ - حركة المدينة التوازنية خلف الحاجز الطوبغرافي - نظرية مقتضبة وتطبيقات .

٤ - تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى .

٥ - بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية .

١٩٩١ م

- ٨٢ -

أولاً : فهرس الموضوعات

مقدمة

(١) التحضر والحضارة بالصحراء المصرية

- (١-١) التحضر الصحراءوى
- (٢-١) ملامح خريطة الحضرية

(٢) النسق الحضري الصحراوى بين الشبكة القومية والمحليّة

- (١-٢) الهيكلية الجمجمية
- (٢-٢) المدن الصحراوية في شبكة المدن القومية
- (٣-٢) توازن الشبكات المحلية

(٣) الهياكل الإقتصادية للمدن الصحراوية

- (١-٣) المكونات الرئيسية للإقتصاد الحضري الصحراوى
- (٢-٣) حجم الوظائف الحضرية
- (٣-٣) التنمية القطاعية والأنشطة الرئيسية
- (٤-٣) التركيب الفرعى لأنشطة الحضرية

(٤) التخصص الوظيفي بالمدن الصحراوية

- (١-٤) التخصص الوظيفي في الحاضر الإقليمية
- (٢-٤) التخصص الوظيفي لمدن البحر المتوسط الصحراوية
- (٣-٤) التخصص الوظيفي للمدن الصحراوية على البحر الأحمر
- (٤-٤) مدن القواعد الإدارية الصحراوية الداخلية

الخاتمة المصدر والمراجع

ثانية : مهرس المداول

ثالثاً : مهرس الأشكال

<p>الحضرية في أقسام الصحاري في ١٩٨٦ التطور التسجي لأساطيل المدن الصحراوية في الفترة (١٩٨٦/٧٦)</p> <p>توزيع المدن الصحراوية تبعاً للحجم ونسبة الزيادة السنوية في الفترة (١٩٨٦/٧٦)</p> <p>توزيع سكان حضر المحافظات الصحراوية والهيكلية الجمجمة في ١٩٨٦ المدن الصحراوية تبعاً للأحجام الفعلية والتوعبة في شبكة المدن المصرية في ١٩٨٦</p> <p>توزيع العاملين بحضر المحافظات الصحراوية تبعاً لقطاعات الشاطئ الاقتصادي في ١٩٨٦</p> <p>الشخصوص الوظيفي لمدن المواضير الصحراوية في ١٩٨٦</p> <p>الشخصوص الوظيفي لمدن قواعد البحر المتوسط الإدارية في ١٩٨٦</p> <p>الشخصوص الوظيفي لمدن القواعد الإدارية الصحراوية في البحر الأخر في ١٩٨٦</p> <p>الشخصوص الوظيفي لمدن قواعد الأقسام الإدارية الصحراوية الداخلية في ١٩٨٦</p>	<p>شكل رقم (١)</p> <p>شكل رقم (٢)</p> <p>شكل رقم (٣)</p> <p>شكل رقم (٤)</p> <p>شكل رقم (٥)</p> <p>شكل رقم (٦)</p> <p>شكل رقم (٧)</p> <p>شكل رقم (٨)</p> <p>شكل رقم (٩)</p> <p>شكل رقم (١٠)</p>	<p>جدول رقم (١) توزيع سكان المحضر بالمحافظات الصحراوية في الفترة (١٩٨٧/٧٦)</p> <p>جدول رقم (٢) توزيع سكان المحضر في الوحدات المكانية المختلفة في صحاري مصر في الفترة (١٩٨٦/٧٦)</p> <p>جدول رقم (٣) نسبية الريادة السنوية لمدن الصحاري الصورية في الفترة (١٩٨٦/٧٦)</p> <p>جدول رقم (٤) التسويق الهيكلى للمدن الصحراوية وتوزيعها الجغرافي في ١٩٨٦</p> <p>جدول رقم (٥) التوازن الحضري للمدن الصحراوية من الناظر القومي في ١٩٨٦</p> <p>جدول رقم (٦) التوازن الحضري بالشبكات الحضرية المحلية بالصحاري المصرية</p> <p>جدول رقم (٧) متوسط الجسم الفعلى للمدن المنشكشة وحجم القصور السكانى ونسبته في المحافظات الصحراوية</p> <p>جدول رقم (٨) عدد الوظائف التي تقسم بها المدن الصحراوية في ١٩٨٦</p> <p>جدول رقم (٩) الإختلافات المكانية للقطاعات الرئيسية للبأشطة على المستوى الإقليمي والمحلى في ١٩٨٦</p> <p>جدول رقم (١٠) التركيب الفرعى للإنتصاديات الحضرية في المدن الصحراوية والمصرية في ١٩٨٦</p> <p>جدول رقم (١١) الشخصوص الوظيفي في المواضير الصحراوية في ١٩٨٦</p> <p>جدول رقم (١٢) الشخصوص الوظيفي للمدن المصرية الصحراوية البحر المتوسطية في ١٩٨٦</p> <p>جدول رقم (١٣) الشخصوص الوظيفي لمدن القواعد الإدارية بالمحافظات الصحراوية في ١٩٨٦</p> <p>جدول رقم (١٤) الشخصوص الوظيفي في المدن الداخلية بصحاري مصر في ١٩٨٦</p>
---	--	---

مقدمة :

عندما قام أسلاف أجداد الفراعنة بحركة التعمير المصرية الأولى من هضاب صحراء مصر إلى الوادي والدلتا ، كان يدفعها تزايد عمليات الجفاف بالأوطان الأولى ، وكان يجذبهم إكتشافهم للزراعة وإستئناس الحيوان ، وما تتطلبه من مياه وترية توافرت في موطنهم الفيوضي الجديد.

وال موقف اليوم أشبه بالبارحة منذ عشرة آلاف سنة على الأقل ، حيث توجد ظروف ضاغطة تدفع المصريين الأحفاد إلى النزوح من موطنهم الفيوضي الحالي إلى الأوطان القديمة للأسلاف ، تدفعهم معدلات الإهدران في عمليات الاستثمار في العمور القديم ، وإرتفاع تكلفة الزحام والتزاحم به مما يؤدي إلى تأكل البنية الاقتصادية والإجتماعية بمعدلات تؤدي إلى تدهورها قبل إنتهاء عمرها التصميمية ، أما قوى جذب الأوطان الصحراوية المرتقبة يجب إكتشافها بعيون محايدة غير فيوضية وفك متعدد وتقنولوجيا فعالة .

ويعتبر الكشف عن طاقة المجتمعات الصحراوية الحالية من أهداف إستراتيجية تنمية وتعمير الأوطان الصحراوية الجديدة و القديمة في نفس الوقت ، وقياس قدرتها الإستيعابية لحركة النزوح المرتقبة من الوادي والدلتا ، وهي من الأهداف الكبرى التي يرصدها بحثنا هذا .

وإذا كانت المدن تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية في المجتمعات العمرانية الكثيفة كالوادي والدلتا ، فإنها ستلعب دوراً أكثر حيوية في المناطق الصحراوية تتفاوت خصائصها بالنسبة لأقاليمها المحيطة بها ، بينما تقل الفروق بين الحضر والريف في العمور الفيوضي ، وبالتالي فهي أقل أهمية من الناحية التنموية عن أدوارها المرتقبة في الصحراء بأقطاب تنمية ، بما يستهدف البحث فحص الثقل السكاني والوظيفي للمدن الصحراوية لإكتشاف إمكانية تطويرها بأقطاب للتنمية والتعمير الصحراوي في المرحلة القادمة .

(١) التحضر والحضارة بالصحراء المصرية

لم يتجاوز سكان الحضر بالصحراء المصرية ثلثة ملايين نسمة (٣٢٤١٢٨ نسمة) في تعداد ١٩٨٦ ، تنتشر في سبع وعشرين مدينة بحجم متوسط يزيد قليلاً عن اثنا عشر ألف نسمة ، وإذا عرفنا أن هذه المدن تتضمن حواضر خمس محافظات ، يتضح محدودية حجم حضر الصحراء المصرية الذي يعادل حجم مدينة السويس (٣٢٦٨٢ نسمة) وحدها.

(١-١) التحضر الصحراوي

يتميز نمو المدن الصحراوية بالسرعة النسبية في الفترة التعدادية (١٩٧٦/١٩٨٦) ، إذ تبلغ نسبة الزيادة السنوية ٤٪ ، فقد تطور سكان الحضر من ١٩٧.٩٣ نسمة في بداية الفترة إلى ٣٢٤١٢٨ نسمة في نهايتها ، وهو معدل يبلغ ضعف المعدل القومى للتحضر الذى يبلغ ١.٣٪ ، ورغم إرتفاع نسبة الزيادة السنوية فإنه يعتبر أقل من الواقع لأن أكثر من ثلث سكان حضر الصحراء فى محافظتى سيناء ، حسب معدله عن الفترة (١٩٨٦/٨٢) فقط ، لذا تقدر نسبة الزيادة السنوية لحضر الصحراء بأنها تتراوح بين سبعة وثمانية في المائة . ويتفاوت معدل التحضر من محافظة صحراوية إلى أخرى ، كما يوضح الجدول رقم (١) الذى يعرض نمو سكان حضر المحافظات الصحراوية

في الفترة (١٩٧٦/١٩٨٦)

المحافظة	السكان ١٩٧٦	%	السكان ١٩٨٦	%	الفرق	نسبة الزيادة السنوية /%
سيناء الشمالية	(٦٢٦٩.)	٣١.٩	١.٥٥٨١	٣٢.٦	٤٢٦٩١	١٧.٠٪
سيناء الجنوبية	(٦١٣٧)	٣١	١١٦٥٧	٣٦	٥٥٢.	٢٢.٥٪
البحر الأحمر	٤١٥٤١	٢١.١	٧٤.١.	٢٢.٨	٣٢٤٦٩	٧.٨٪
مطروح	٥١,٧٥٦	٢٦.٣	٨٢٤٣٧	٢٥.٤	٣.٦٨١	٥.٩٪
الوادى الجديد	٣٤٧٦٩	١٧.٦	٥.٤٤٣	١٥.٦	١٥٦٧٤	٥٪
الإجمالي	١٩٧.٩٣	١..	٣٢٤١٢٨	١..	١٢٧.٣٥	٤٪

(١) التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، المحافظات الصحراوية ، جدول رقم (٢) من الباب الثاني ، والنسب من حساب الباحث .



وتحتبر محافظتي جنوب سيناء وشمالها أكثر المحافظات نمواً ، فكاد يتضاعف سكان مدن محافظة جنوب سيناء في أربع سنوات ، وتزايد سكان مدن محافظة شمال سيناء بما يقدر بثلثي حجمها في الفترة (١٩٨٦/٨٢) ، وهذا يرجع إلى الإهتمام المتزايد بتنمية شبه جزيرة سيناء في أعقاب تحريرها واستردادها ، وتتراوح نسبة الزيادة السنوية لمدن المحافظتين ما بين ثلاثة وأربعة أمثال نسبة الزيادة السكانية لمدن المحافظات الصحراوية الأخرى .

إذ تتراوح نسبة الزيادة السنوية لمدن المحافظات الصحراوية بين ٨٪ / في محافظة البحر الأحمر (٥٪ /) بمطروح ، وأخيراً محافظة الوادي الجديد الذي ضاعت من سكان مدنهما بقدر يقل عن النصف ، وعموماً فإن كل معدلات نمو حضر المحافظات الصحراوية تتتفوق على المعدل القومي للمدن المصرية عامة ، ولكن يظل نمو سكان الحضر في المحافظات غير السيناوية دون المعدل الصحراوي في تنمية الحضر .

وعلى المستوى الأقليمي نجد أن مدن صحراء شبه جزيرة سيناء تزداد بنسبة تزيد على ضعفي مدن صحراء مصر الشرقية ، وثلاثة أضعاف الزيادة السكانية لمدن صحراء مصر الغربية ، إذ تبلغ نسبة الزيادة السنوية ١٧٪ / - ١٧٪ / - ٤٪ / في سيناء ، والصحراء الشرقية والغربية على التوالي .

أنظر جدول رقم (٢) الذي يوضح نمو سكان الحضر في الوحدات المكانية المختلفة في صحراء مصر في الفترة (١٩٨٦/٧٦)^(١) ، وشكل رقم (٢) الذي يوضح التطور النسبي لأنماط المدن الصحراوية في الفترة (١٩٨٦/٧٦) .

رغم الفروقات في إمكانيات موقع المدن الصحراوية الساحلية إذا قورنت بالمدن الصحراوية الداخلية ، لكن التفاوت في نسبة الزيادة السنوية ليس كبيراً ، إذ تبلغ ٦٪ / - ٢٪ / في كل منها ، وهو معدل يبلغ ضعف نسبة الزيادة السنوية للحضر في جمهورية مصر العربية عامة .

ومن الظاهرات الملفتة للنظر في عملية التحضر في الفترة (١٩٨٦/٧٦) إن حاضر العاصم بالمحافظات الصحراوية الخميس تستحوذ على ما يزيد عن نصف سكان حضر الصحراء

(١) البيانات الخام من المصدر السابق .

نسبة الزيادة ال السنوية	الفرق	%	السكان في ١٩٨٧	%	السكان في ١٩٧٦	نوع
٠٤٣	٥٨٦.٦	٥٣١	١٦٢١٧٥	٥٧٧	١١٣٧٦٩	حضر المحافظات
٠٢٨	٦٨٦٢٩	٦٣٩	١٥١٩٥٣	٤٢٣	٨٣٢٢٤	القواعد الإدارية للرايخ والأقسام
٠٣٩	٩٨٣١١	٧٦٨	٢٤٨٩٤٥	٧٣٢	١٥٠٦٤	المدن الصحراوية الساحلية
٠٢٣	٤٧٩٧٤	٢٣٢	٧٥١٤٣	٢٣٣	٤٦٤٥٩	المدن الصحراوية الداخلية
٠٧٥	٤٤٧١١	٣٣٢	١١٧٢٣٨	٢٥٠	٧٩٠٤٧	مدن شبه جزيرة سيناء
٠٧٨	٤٢٦٦١	٢٢٨	٧٤٠١	٢١١	٤١٥٨٩	مدن الصحراوية الشرقية
٠٩٥	٤٦٣٥٥	٤١٠	١٣٢٨٨	٤٣٩	٨٦٥٣٥	مدن الصحراوية الغربية
٠٣٦	١٢٧.٣٥		٢٢٤١٢٨		١٩٧.٩٣	الإجمالي

(٥٧٪) - ١٢٪ في بداية ونهاية الفترة التعدادية) ولكن نسبة الزيادة السنوية جاءت أقل بكثير من نسبة الزيادة السنوية للقواعد الإدارية للمراكز والأقسام ، إذ تبلغ ١٣٪ - ٨٪ سنوياً في الخواضر والبنادر على التوالي ، وقد ترتب على ذلك زيادة نسبة سكان القواعد الإدارية للمراكز في المركب الحضري من ٤٢٪ إلى ٤٦٪ رغم أن الحجم المتوسط للمدن الخواضر تقترب من سبعة أمثال حجم من القواعد الإدارية (تبلغ نسبة الحجم من (١) إلى (٦٨)).

ويمكن أن نقسم نمو المدن الصحراوية إلى عدة مئات تنموية تبعاً لنسبة زيادة سكانها في الفترة التعدادية الأخيرة :

* مجموعة مدن متناقصة ، وتضم مدينة سيوه بمحافظة مطروح ، ويرجع ذلك إلى تجدد حركة الترازيت بين ليبيا ومصر في تلك الفترة .

* مجموعة مدن تنمو بنسبة زيادة سنوية تتراوح بين ٥٪ إلى ١٠٪، وتضم ما يزيد قليلاً عن خمسى عدد المدن الصحراوية (١٢ مدينة)، أو أقل من نصف المدن (٤٩٪). وتضم كل مدن محافظة الوادى الجديد، وخمس مدن بمحافظة مطروح هي

مرسى مطروح والحمام وسيدي برانى وسيوه وبرج العرب ، كما تضم نصف مدن محافظة البحر الأحمر (رأس غارب والقصير) ، وتضم فقط العريش من محافظة شمال سيناء ، ومن محافظة جنوب سيناء تضم مدن أبو رديس ورأس سدر وشرم الشيخ ،

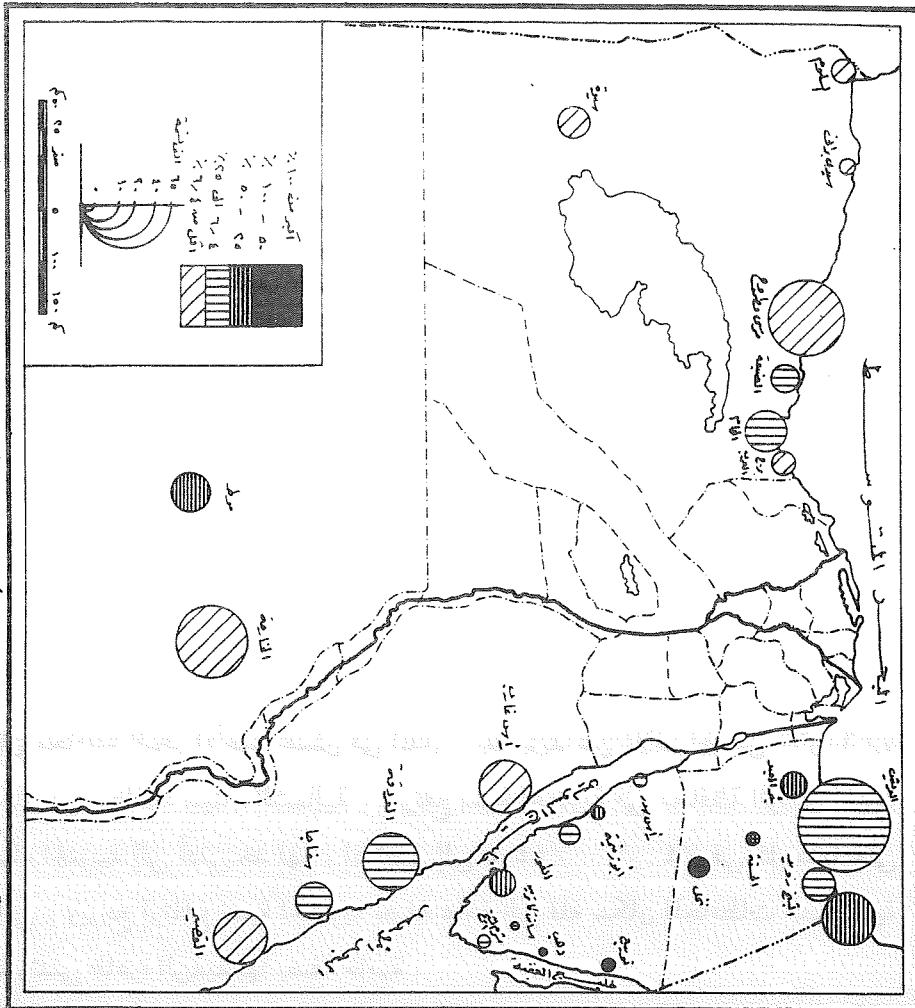
أنظر الجدول رقم (٣) الذى يوضح نسبة الزيادة السنوية لمدن الصحارى المصرية فى الفترة التعدادية (١٩٧٦/١٩٨٦) :

المدينة	نسبة الزيادة السنوية	المدينة	نسبة الزيادة السنوية	المدينة	نسبة الزيادة السنوية
العربيش	٩٢%	الشيخ زيد	١١٪	سيوه	٩٠٪
مرسى مطروح	٩٥٪	الضبعة	٢٣٪	الخارجية	٥٤٪
الفردقة	١١٪	برج العرب	٦٪	رفح	٤٣٪
رأس غارب	٦٪	بشر العبد	٤٧٪	القصير	٩٪
الحمام	٧٪	الطور	٣٤٪	مطوط	٤٦٪
سفاجا	٤٪	السلوم	١٪	دهب	٢١٪
ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ

* مجموعة مدن تنمو بسرعة تتراوح نسبة زيتها السنوية بين عشرة عشرين في المائة ، وتضم فقط أربع مدن ، مدینتان في محافظة البحر الأحمر (الفردقة وسفاجا) ، والشيخ زيد في محافظة شمال سيناء ، ومدينة سانت كاترين في محافظة جنوب سيناء . أنظر شكل رقم (٣) الذى يوضح توزيع المدن الصحراوية تبعاً للحجم السكاني (١٩٨٦) ونسبة الزيادة السنوية فى الفترة (١٩٧٦/١٩٨٦) .

(١) البيانات الخام من التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، المدن ، الباب الأول ، جدول رقم (٥) ، ص ص ٩-٥ ، والنسب من حساب الباحث .

شكل رقم (٢) توزيعي العدد المليادي لبيانات السكان، (١٩٦٣-١٩٧٣)، وتنمية الزيادة السكانية في المعرفة (١٩٨١-١٩٨٣).



* مجموعة مدن تنمو بنسبة تزيد عن عشرين في المائة ، وتضم مدينة الضبعة على الساحل الشمالي الغربى (٨٣٪) ومدينة رفح (٤٣٪) فى أقصى شمال غرب سيناء ، ويثر العبد ونخل والحسنة من المدن الداخلية بنفس المحافظة (٩٧٪) - (٢١٥٪) - (٥٤٪) على التوالى) ، ومدينة الطور ونبيع وأبو زنيمة ، وذهب من محافظة جنوب سيناء (٣٤ - ١٦٥،٣ - ٤١،١ - ١٥،٦ - ١٥٪) على التوالى) ، ويلاحظ سرعة نمو المدن الصحراوية الصغرى التى تقل معظمها عن خمسة آلاف نسمة عدا رفح والضبعة .

(٤-٢) ملخص خريطة الحضرية

أولى الحقائق التى تفرض نفسها تتمثل فى إرتفاع نسبة الحضرية فى العمور الصحراوي ، إذ يعيش بالمدن الصحراوية ما يقرب من ثلاثة أخماس (٣٧٪) جملة سكان الصحارى الذين يبلغون أكثر من نصف مليون (٥٦٥٣٨٩) نسمة (سكن منخفض البحرية) ، بينما تصل نسبة الحضرية فى جمهورية مصر العربية إلى (٣٩٪) فى نفس التعداد (١٩٨٦) ، أى أن نسبة الحضرية فى الصحارى تزيد عن مثيلتها فى مصر عادة بنسبة الثلث .

وتتفاوت نسبة الحضرية من محافظة إلى أخرى ، فأكثر من أربعة أخماس (٨١٪) سكان محافظة البحر الأحمر يعيش فى المدن ، وما يزيد عن ثلاثة أخماس (٦١٪) السكان فى محافظة سيناء الشمالية ، وترتفع نسبة الحضرية فى محافظة الوادى الجديد وسيناء الجنوبية إلى أدنى حد لها ، إذ تصل إلى (٤٤٪) - (٤٢٪) فى كل منها على التوالى . ويرجع إرتفاع نسبة الحضرية بصفة عامة إلى قلة سكان المحافظات الصحراوية عامة وتدنى ظاهرة الريفية بها بصفة خاصة .

وتنقسم مراكز وأقسام المحافظات الصحراوية إلى أربع مجموعات متدرجة فى نسبة الحضرية :

المجموعة الأولى من المراكز والأقسام تقل فيها نسبة الحضرية عن ٢٥٪ من جملة السكان ، وتضم إحدى عشر قسمًا ومركزاً ، وهى دهب (٨٠٪) ، وسانت كاترين

(٨٪)، نوبع (٣٠٪)، رأس سدر (٥٤٪)، سيدى برانى (١٢٪)، بئر العبد (١٨٪)، الشيف زويد (٧٢٪)، موط (٦٢٪)، القصیر (٥٢٪) رفح (١٨٪)، والخارجية (٤٢٪).

أما المجموعة الثانية تتراوح نسبة الحضرية بها بين ٢٥٪ إلى ٥٪ من جملة السكان وتضم أبو زنيمة (٢٩٪)، وأبو رديس (٢٧٪)، ونخل (٣٢٪)، وبرج العرب (٣٩٪)، والضبعة (٤٧٪)، وسفاجا (٤٤٪)، ورأس غارب (٣٥٪)، والغردقه (٧٣٪)، وسيوه (٣٤٪).

والمجموعة الثالثة، تتراوح بها نسبة سكان المدن بين نصف إلى ثلاثة أرباع السكان، وتضم قسم مرسى مطروح (٣٦٪)، والحمام (٣٦٪)، والطور (٨٦٪)، وسيوه (٣٧٪)، والسلوم (٧٣٪).

ولا يوجد قسم تجاوزت فيه نسبة الحضرية ثلاثة أرباع السكان إلا قسم الحسنة (٤٢٪)، ويعتبر قسم العريش والغردقه أقسام حضرية بحثة.

ويصنفه عامة ترتفع نسبة الحضرية إرتفاعاً كبيراً في الأقسام التي تقع بها حواضن المحافظة من ناحية، وفي الأقسام التي تنخفض بها نسبة الريفية، وفي الأقسام التي يقل بها الوزن النسبي للقطاع الريفي، ويقل حجم السكان بصفة عامة.

أنظر الخريطة شكل رقم (١) توزيع ظاهرة الحضرية بالمحافظات الصحراوية في

١٩٨٦.

* * * *

(٢) النسق الحضري الصحراوى

* بين الشبكة القومية والعلية *

بصفة عامة يتكشف قزمية المدينة الصحراوية ، إذ يصل الحجم المتوسط للمدينة الصحراوية إثنتا عشر ألف نسمة ، في مقابل ١١.٧٦ نسمة للحجم المتوسط على المستوى القومي ، أي أن النموذج الحجمي القومي يقارب عشرة أمثال النموذج الحجمي الصحراوى المحلي .

والتفاوت قائم بين المراتب الحجمية والإدارية للمدن في البيئة الصحراوية والنماذج القومى المصرى الذى يعتبر نموذجاً للبيئة الفيوضية في أغلب الأوقات .

المرتبة الإدارية	النماذج القومى	النماذج الصحراوى	النسبة
عواصم المحافظات	٤٣.٤٤	٧٢٦١٢.	(١) ١٦٩
عواصم المراكز والأقسام	٦٣٣١	٣٩٣١٤	(١) ٦٢

فتبليغ نسبة المدينة الحاضرة سبع عشرة مثيلتها في المعمور الصحراوى ، ويصل حجم قاعدة المركز ستة أضعاف مثيلتها في البيئة الصحراوية .

(١-٢) الهيأركية الحجمية

ما يقرب من نصف (٤٦٪) عدد المدن يقل عن خمسة آلاف نسمة ، تستوعب ما يقل عن عشرة في المائة من جملة السكان ، أنظر الجدول رقم (٤) الذي يوضح التوزيع الهيأركى للمدن الصحراوية وتوزيعها الحغرافي في (١٩٨٦)^(١)

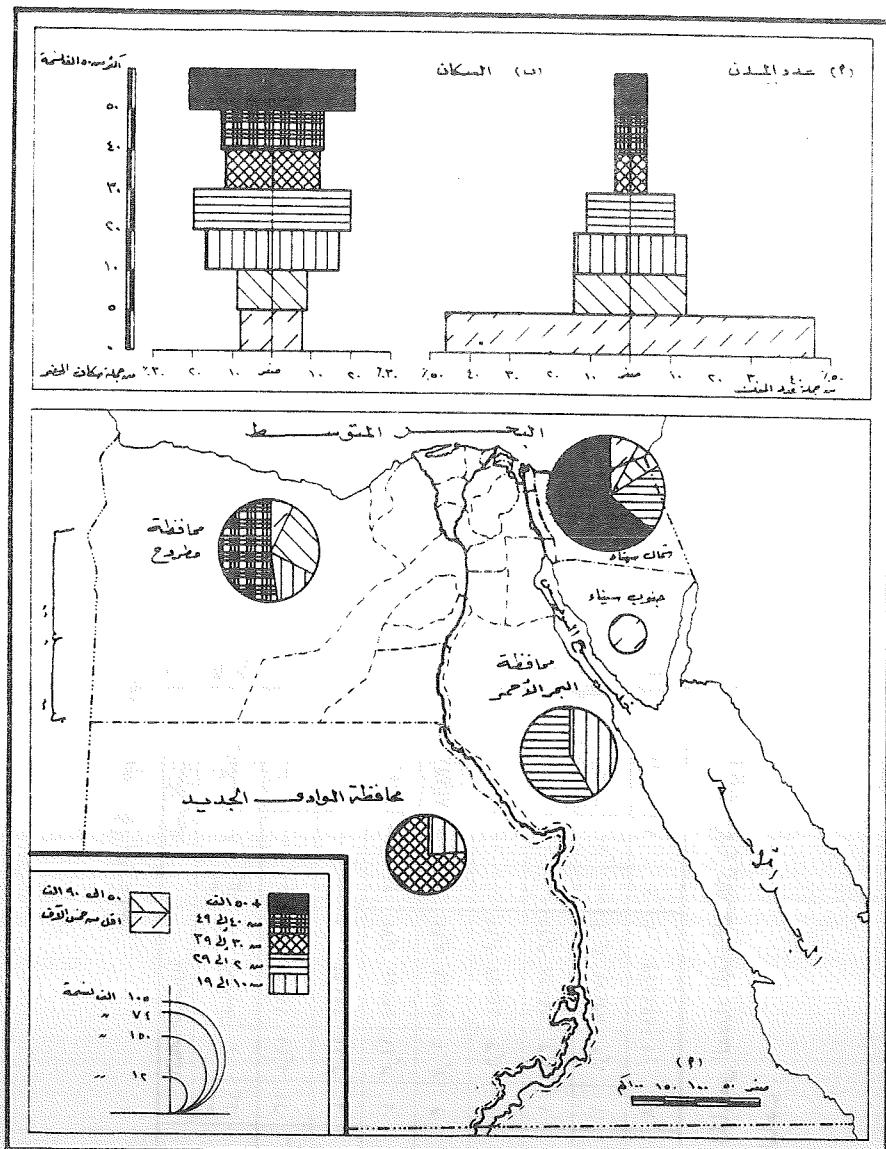
* يعتبر النسق مرادف للمنظومة تقريباً ، أو ترداد للنظام البسط في حالة الشبات ، ولكل تكتسب التجمعات العمرانية بمنطقة ما صفة النسق لابد أن تتصف بتناسق الشكل وانتظامه في تراتب حجمي هرمي . ويتميز بالتوزن القائم على العلاقة المنتظمة بين أحجام المراكز العمرانية ومراتبها الفعلية وجملة المحتوى السكاني لكل التجمعات البشرية .

(١) البيانات الخام من التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، المدن ، الباب الأول ، جدول (٦) ص ٣١-٣ . والنسب من حساب الباحث .

جدول رقم (٤) التوزيع الهراري للمسن الصحراوية وتوزيعها الجغرافي في ١٩٨٦

١٢

المقدمة: البيانات الخام من التعداد العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٥٦ ، التساع الأولية ، المدن ، الباب الأول ، جدول (٩) - ٣١ ، والنسب من



شكل رقم (٤) توزيع سكادت حضر المحافظات الصحراوية معًا لفترة أحجام المدن (١)، والغيرارية
الصحراوية حتى ١٩٨٦ (—)

فى الفئة التى يتراوح حجمها بين خمسة آلاف وعشرين ألف ، والفئة العشرينة التى تعلوها تستوعب كل منها عشر وسدس جملة سكان الحضر بالصحراء على التوالى ، وينخفض بعدها عدد المدن إلى ثلاثة مدن فى الفئة الحجمية التى تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ ألف نسمة ، لكن تزداد طاقتها الإستيعابية إلى خمس حضر الصحراء .

وفي الفئات الحجمية العشرينة الثلاث التى تقع فى قمة الهرم تضم كل منها مدينة واحدة ، وتستوعب تلك الفئات بين ١٢٪ إلى ٤١٪ من جملة سكان مدن الصحراء المصرية.

ولا توجد هيراركية حجمية بالمعنى المألوف على المستوى المحلى فى كل محافظة صحراوية ، وذلك لقلة عددها من ناحية ، ووقوع كثير منها فى فترة تطورية واحدة ، مما يجعلها تقع فى فئات حجمية محدودة ، فمثلاً تقع مدن البحر الأحمر فى فئتين حجميتين (١٠٠ ألف) - (٢٥٠ ألف) ، تضم خمس وثلاثة أخماس سكان مدنها على التوالى .

وتقع مدن الوادى الجديد فى فئتين منفصلتين فى وسط الهرم المدى ، مدينة تتراوح حجمها بين عشرة ، عشرين ألف نسمة تستوعب ما يقرب من ربع السكان ، والأخرى تقع فى فئة تتراوح بين ٣٠ - ٤ ألف نسمة ، تستوعب بقية السكان مدن المحافظة .

ونلمس إنتشار مدن محافظتى مطروح وشمال سيناء فى شكل هرمى ، تقع الكثرة من مدنها فى الفئات الحجمية الدنيا ، فتضم الفئة الحجمية الدنيا (أقل من خمسة آلاف نسمة) مدینتين وثلاثة مدن فى كل منها على التوالى ، وتضم المحافظتان من الفئة التالية (٥٪ / ١٠ ألف) ثلاثة مدن ، ومدينة واحدة فى كل منها على التوالى ، وتستوعب كل منها ربع وثمانية فى المائة من سكان مدن كل منها ، وظهور لمحافظة مطروح مدينة فيما بين ٣٠ - ١٠ ألف نسمة ، وأخرى من ٤ إلى ٥ ألف نسمة ، وتستوعب كل منها سبع ونصف جملة سكان الحضر ، بينما لا يظهر لمحافظة شمال سيناء سوى مدينة بين عشرين وثلاثين ألف نسمة تستوعب خمس جملة سكان ، ومدينة أخرى فى قمة هرمها تستوعب ما يقرب من ثلثي جملة السكان .

أما محافظة جنوب سيناء رغم التدرج الهرمى لأحجام مدنها لكنها تقع فى الفئة الحجمية الدنيا والتى تقل عن خمسة آلاف نسمة ، وتضم ثمان مدن .

وبصفة عامة يمكن أن نصف هرم أحجام مدن الصحاري المصرية بأنه في طور الشباب لإتساع قاعدته التي تشتمل على ما يقرب من نصف عدد مدنها ، تنخفض إلى ثلث المدن في الفئة التي تعلوها ، ثم العشر في الفئة الثالثة ، ثم يتحول إلى قمة مدينة في الفئات الثلاث العليا للهرم ، أما بالنسبة لمحنوي الهرم من سكان المدن ، فنجد أنها تتسع في الفئات الوسيطة والفئة العليا وتضيق فيما بينهما وفي قاعدة الهرم .

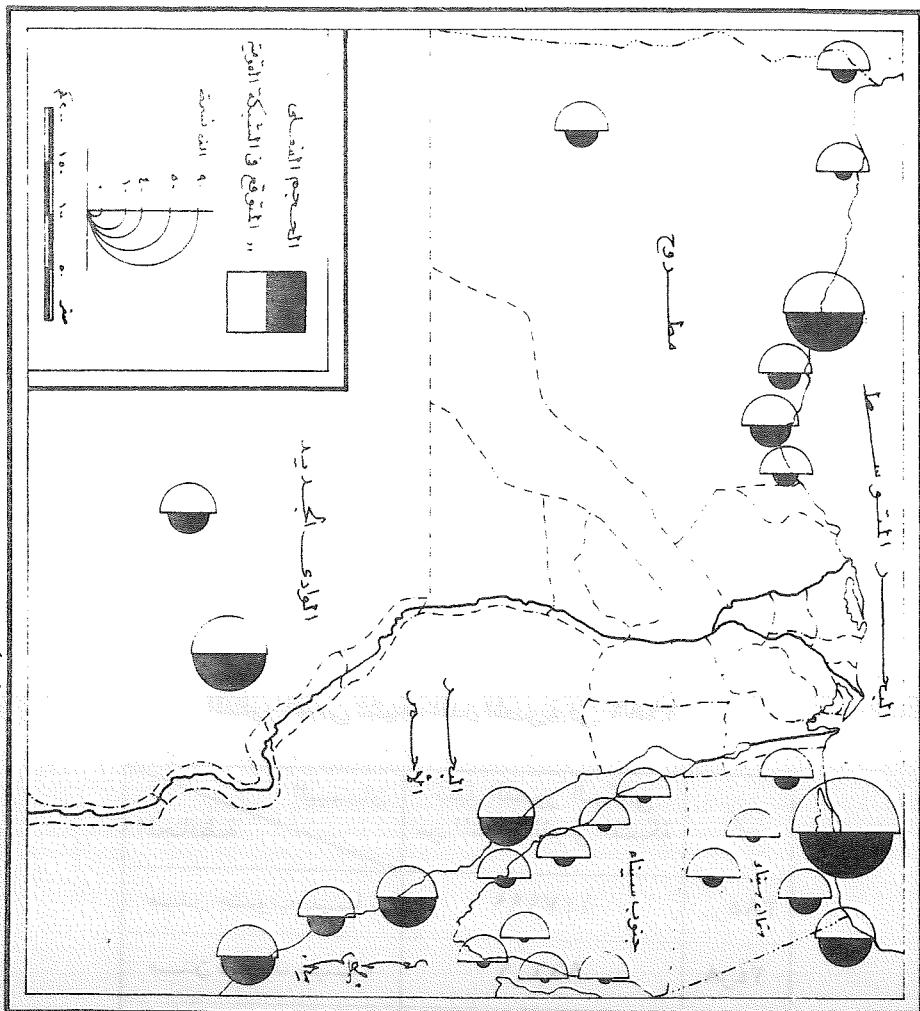
(٤-٢) المدن الصحراوية في شبكة المدن القومية

بالنظر إلى المدن الصحراوية في شبكة المدن القومية أول ما يلاحظ أن أغلب (٨٩٪) وحداتها تقع في الثلث (٣١٪) الأخير من مراتب الشبكة القومية للمدن المصرية ، مما يدل على قزميتها ، ولا يستثنى من ذلك سوى مدن الخارجة ومرسى مطروح والعرיש التي تقع في المرتبة الحجمية ٧١-٨٤ .٤ على التوالي .

والحقيقة الثانية التي تتكشف من تطبيق تحليل Browning & Gibbs^(١) لقياس التوازن الحضري بشبكة المدن القومية ، نجد أن المدن الصحراوية بكل تفاوتات أحجامها من الصغرى والكبيرة تسجل إنكماشاً في أحجامها الحقيقة عن أحجامها المتوقعة وتتراوح نسبة الإنكماش الحضري بين ٣٪ إلى ٩٥٪ في المدينة الأولى (العرיש) حتى موطن (مدينة المرتبة المحلية العاشرة) ، وترتفع نسبة الإنكماش إلى أكثر من مقدار الحجم الحقيقي للمدن من المرتبة المحلية الحادية عشر حتى الرابعة عشر ، إذ تتراوح نسبة إنكماشها بين ١٦٪ إلى ١٩٪ ، وترتفع نسبة التصور السكاني بقدر يزيد عن تسعه أمثال من المرتبة ١٥ (برج العرب) إلى ثمانية أمثال في المدينة ذات المرتبة ٢١ (سيدي برانى) .

(١) يعد تطوير لقاعدة مرتبة الحجم ، ويتلخص هذا التحليل في عدة خطوات :

- أ - ترتيب المدن ترتيباً تناظرياً تبعاً ل أحجامها السكانية الفعلية .
- ب - تحديد مقلوب رتب تلك المدن ، وذلك بقسمة رتبة المدينة الأولى على رتبة المدينة المطلوب معرفة مقلوب رتبتها .
- ج - تحديد الحجم الأمثل أو المتوقع أو الطبيعي للمدينة الأولى بقسمة الحجم الطبيعي أو المتوقع للمدينة الأولى على رتبة المدينة المطلوب معرفة حجمها المتوقع .
- د - الحصول على الفروق القائمة بين الأحجام المتوقعة والأحجام الفعلية ، والناتج يتصنف بالفرق الموجبة أو السالبة أو تلك الأحجام السكانية التي تعد أحتمالاً زائدة عن الأحجام الفعلية ، أو الأحجام السكانية التي تقصص المدن التي تعانى قصوراً سكانياً .
- ه - حساب نسبة الفروق من الأحجام الفعلية .



وتزداد نسبة الإنكماش بنسبة ١٤ مثل ٥٥٩ مثل في المدن السبع ذات المراتب الأخيرة ، وتضم رأس سدر والحسنة ونوبيع وأبو زنيمة وشرم الشيخ وسانت كاترين ودهب .

مزيد من التفصيات أنظر الجدول رقم (٥) الذي يوضح التوازن الحضري للمدن الصحراوية من المنظور القومي لشبكة المدن المصرية في تعداد ١٩٨٦ وهو أحد منتجات تحليل جيز بروينج .

فأكثر من ثلث مليون نسمة ، وما يقرب من أربعين ألف نسمة هي حجم القصور السكاني للمدن الصحراوية أو حجم إنكماشها عن أحجامها المتوقعة إذا نظرنا إليها داخل الشبكة القومية للمدن المصرية ، أي ما يغطي الأحجام الفعلية للمدن الصحراوية ، ويزيد عنها بقدر الخمس .

ويتوزع القصور السكاني للمدن الصحراوية بنحو ما يقرب من خمسين (٪/٣٨) في شبكة مدن سيناء الجنوبيه ، وربع إجمالي القصور السكاني في شبكة مدن شمال سيناء والبحر الأحمر ، وتسجل شبكة مدن الوادي الجديد نسبة محدودة من الإنكماش عن الأحجام النظرية أو المتوقعة تقدر بستة عشر ألف نسمة .

جدول رقم (٥) حجم القصور السكاني بمدن المحافظات الصحراوية تبعاً لتحليل بروينج في المنظور لقوى لشبكة المدن المصرية في ١٩٨٦ .

المحافظة	البيان	كمية القصور السكاني من المنظور القومي لشبكة	%
مدن جنوب سيناء	١٤٧٩٩٩	٣٨٥.	
مدن شمال سيناء	٩٦٦.٩	٢٤.٨	
مدن مطروح	٩٨٥٨.	٢٥.٣	
مدن البحر الأحمر	٣.٧١٥	٧.٩	
مدن الوادي الجديد	١٠٩٤.	١٤	
جملة القصور السكاني	٣٨٩٨٤٣	١٠٠	

وفي حالة ثبات نمو المدن المصرية بالمحافظات غير الصحراوية ، فإن سقف النمو الممكن للمدن الصحراوية يتحدد بحجم القصور السكانى بها والبالغ ٣٨٩٨ ألف نسمة ، ولكن ما دام نمو المدن الفيوضية مستمراً فإن سقف النمو الممكن للمدن الصحراوية سيتحرك إلى أعلى .

ولكى نحدد أولويات تنمية المدن الصحراوية لابد من فحصها من خلال شبكتها المحلية وتحديد درجة توازنها ، والمدن التى تسجل قصوراً سكانياً وتلك المدن المتضخمة .

(٢-٢) توازن الشبكات المحلية

يتفاوت درجة إختلال التوازن فى الشبكات الحضرية بالمحافظات الصحراوية تفاوتاً كبيراً ، وباستخدام تحليل جيز وبرونج^(١) فى قياس التوازن الحضرى للشبكات المحلية تم إشتقاق مؤشر التوازن الحضرى Urban Balance Index ، وتقسم فيه الفروق الموجبة والسلبية بين الأحجام المتوقعة والفعالية فى الشبكة على جملة سكان المدن فى الشبكة ، فإذا كان الناتج صفرأً يعبر عن شبكة حضرية متوازنة ، وإذا كان الناتج (١) صحيح تكون إنحرافات الأحجام الفعلية تختلف سلباً ومحجاً عن الأحجام القانونية بمقدار مثل كامل وهذا لا يحدث إلا فى الحالات النادرة .

وأقصى إختلال توازنى يوجد فى شبكة مدن شمال سيناء ، حيث تبلغ قيمة مؤشر الإختلال التوازنى (٤٦٪) أي أن ما يقرب من نصف سكان مدن الشبكة فوق الحجم الأمثل لبعض المدن أو تتطلبهم مدن أخرى لتصل إلى حالة التوازن ، وتأتى شبكة مدن البحر الأحمر فى المقام التالى ، إذ يشمل الإختلال ما يزيد عن ثلث (٣٤٪) الشبكة الحضرية المحلية ، كما يتضمن حجم الإختلال أكثر من ربع (٢٨٪) سكان شبكة مدن مطروح ، أنظر جدول رقم (٦) الذى يوضح تطبيق تحليل جيز وبرونج فى قياس توازن الشبكات الحضرية بالمحافظات الصحراوية عام ١٩٨٦ .

وتعتبر شبكة مدن الوادى الجديد وجنوب سيناء أكثر الشبكات الحضرية الصحراوية

(1) Browning, H.L, Gibbs, Z., << Some Measures of Semigraphic and Social Relationships in American Cities>> In Gibbs. J., Urban Research Methods, New Jersey , 1961, p.p. 346-459 .

جدول رقم (٩) توزيع الشيكات المختصرة بالبيانات الصغرائية في ١٩٨٦ تبعاً لتشغيل برئاسة ووزير

توازناً ، إذ يصل المؤشر في كليهما ١٩٪ - ١٢٪ على التوالي ، وهذا يعني أن حجم الإختلال التوازنى فيهما يتضمن ما يقرب من خمس وثمان حجم السكان في تلك الشبكات على التوالي .

ما يقرب من ثلثي جملة المدن في الشبكة تدخل تحت مسمى المدن المنكمشة ، أي التي تعانى من قصور سكانى نتج عن إنخفاض أحجامها الفعلية عن أحجامها القانونية ، وتضم أربع مدن في جنوب سيناء هي رأس سدر ونوبيع وسانان كاترين وذهب ، وتضم من محافظة شمال سيناء كل المدن عدا حاضرة المحافظة (العرיש) ، وتضم أيضاً كل مدن محافظة مطروح عدا عاصمتها مرسى مطروح ، وتضم المدن المنكمشة عاصمة محافظة البحر الأحمر - الغردقة ، وتضم مدينة موط من الوادى الجديد .

ويتفاوت نصيب تلك المدن من حجم القصور السكانى ، إذ يبلغ أقصاه في مدن الحسنة ونخل وبئر العبد في محافظة جنوب سيناء ، إذ تتراوح نسبة القصور السكانى بما يتراوح بين خمسة أمثال أحجامها الفعلية (٤٨٢٪ - ٤٢٥٪) على التوالي وتتراوح نسبة القصور السكانى بين نصف مثل إلى مثل أحجام مدن سيدى برانى (٩٦٪) والشيخ زويد (٦٦٪) وذهب وسانان كاترين (٥٥٪ - ٥٩٪ من أحجامها الفعلية على التوالي) .

وينخفض حجم القصور إلى أقل من نصف الأحجام الفعلية في المدن العشرة المنكمشة المتبقية في شبكة المدن الصحراوية ، منها حاضرة محافظة البحر الأحمر ورفع والضبعة والسلوم ، إذ تتراوح نسبة القصور بها فيما بين ٣٪ - ٥٪ من أحجامها الفعلية ، وتتنخفض نسبة القصور إلى أقل من ذلك في بقية المدن .

وينظر أشمل إلى الأحجام الفعلية للمدن التي تسجل إنكماساً سكانياً بجدها على النحو التالي في جدول رقم (٧) .

المحافظة	متوسط الحجم الفعلى	متوسط حجم القصور السكانى	نسبة الإنكماس أو القصور السكانى
جنوب سيناء	٧٤٩	١٧٣	٢٣٪
مطروح	٦٥٤١	١٩٠٠	٢٩٪
شمال سيناء	٧٥٨٩	٤٩.٩	٦٤٪
البحر الأحمر	٢٢٨.١	١٢٧٧٤	٥٥٪
الوادى الجديد	١١٨٩٩	٤٩١٦	٤١٪

ويلاحظ العلاقة الطردية القوية بين متوسط الأحجام الفعلية ونسبة الإنكماش والقصور السكاني .

لكن عشرة مدن فقط سجلت تضخماً سكانياً ، تجاوزت فيه الأحجام الفعلية الأحجام المتوقعة ، منها أربع عواصم للمحافظات الصحراوية سجلت نسبة تضخم سكاني متفاوتة مثل مدينة مرسى مطروح والعريش (٣٦٪ من حجم كل منها) ، ثم مدينة الخارجة (١٢٪)، وأخيراً الطور (٥٪) وتضمنت أيضاً من مدن القواعد الإدارية مدينة أبو رديس في جنوب سيناء (١٤٪) ، وكذلك شرم الشيخ وأبو زنيمة (١١٪-٨٪)، وتضمنت كل مدن البحر الأحمر الأخرى - رأس غارب والقصير وسفاجا ، وترواحت نسبة تضخمها بين ١٤٪ إلى ٤٪ ، وجاءت كل مدن المحافظة متضخمة لانخفاض حجم عاصمتها عن الحجم المتوقع .

نخلص مما سبق بأن إستراتيجية التنمية الحضرية في المعمور الصحراوى الحالى يجب أن تتضمن عدة اعتبارات :-

أولاً : أن تعطى للمدن المنكمشة والتي حققت قصوراً سكانياً في الشبكة القرمية وال محلية الإعتبار الأول في عملية التنمية في مراحلها الأولى ، مع إفتراض ثبات عملية التنمية الحضرية في مدن المحافظات الفيوضية ، و تستوعب تلك المرحلة ما يقرب من ربع مليون نسمة ٢٥٧٧١٥ نسمة ، تشكل ثلثي ٥ جملة القصور السكاني للمدن الصحراوية في الشبكة القومية .

ثانياً : تأتي المدن الصحراوية العشر التي سجلت قصوراً سكانياً في شبكة المدن المصرية ، ولكنها سجلت فائضاً سكانياً في الشبكة الحضرية المحلية بالمحافظات الصحراوية في المراحل التالية من خطة التنمية الحضرية بالمعمور الصحراوى القائم ، و تقدر عملية التنمية المستهدفة زيادة أحجام المدن الصحراوية العشر بقدر ١٣٢١٢٨ نسمة لكي يتحقق هذا التوازن الحضري في الشبكة القومية .

ثالثاً : في حالة إطلاق عملية تنمية المدن الفيوضية ، فلا مناص من التقيد بسقوف التنمية السابقة الذكر ...

* * * *

(٣) الهياكل الإقتصادية للمدن المصرية الصحراوية

مقدمة :

تلعب إقتصاديات المدن دوراً هاماً في تشكيل النمط العمراني لتلك المدن ، وتحدد نظرية تنميتها العمرانية في المستقبل ، وتحدد أيضاً الدور التي تلعبه المدن في التنمية الإقليمية ، لذا تجاوزت الدراسات الجغرافية للمدن حد تصنيف المدن إلى دراسة تلك الأبعاد ، وتعتبر دراسة هاريس^(١) وللسون^(٢) من الدراسات الرائدة في تصنيف المدن ببعض الوظائف ، تلتها دراسات تفصيلية أحدث عن الهياكل الإقتصادية والتنمية للمدن .

و سنحاول في هذا البحث فحص حجم الوظائف التي تقوم بها المدن المصرية بصحراء جمهورية مصر العربية للتعرف على حجم ديناميات التنمية الكامنة بكل مدينة ، والكشف عن نظرية التنمية القطاعية بتعيين الأنشطة الرئيسية التي يتتألف منها إقتصاديات الحضر بالصحراء المصرية ، ثم التركيب التفصيلي للقطاعات الفرعية ، وتشخيص هذه المباحث الفرعية الهياكل الوظيفية أو الإقتصادية للمدن المصرية الصحراوية .

(١-٣) حجم الوظائف الحضرية

من المفيد هنا إتباع تحليل نلسون في تصنيف المدن المصرية الصحراوية ، فقد تم حساب المتوسط العام لكل نشاط إقتصادي في كل المدن الصحراوية في عام ١٩٨٦ ، وتم تحديد المدن التي يرتفع فيها نسبة العاملين في كل نشاط عن المتوسط العام لنفس النشاط في كل المدن الصحراوية ، وتم حساب معدل الإنحراف عن المتوسط العام لتحديد درجات التخصص الوظيفي .

وأولى الحقائق الرئيسية المستخلصة من التحليل السابق تتمثل في حجم الوظائف الحضرية بالمدن الصحراوية ، والذي يوضحها الجدول التالي رقم (٨) .

(1) Chauncy, D. Harris <<A Functional Classification of Cities in The United States>> Geog. Rev. Vol XXXII, 1943, PP. 86-99 .

(2) Howard, j. Nelson, << A Service Classification of American Cities>> Econ. Geog., 1955, pp. 189-210 .

جدول رقم (٨) عدد الوظائف التي تقوم بها المدن الصحراوية ١٩٨٦^(١)

الترتيب	عدد الوظائف	المدينة	الترتيب	عدد الوظائف	المدينة	الترتيب	عدد الوظائف	المدينة
١٩	٢	الخارجة	١٠	٤	الطور	١	٨	مرسى مطروح
٢٠	٢	الشيخ زويد	١١	٤	سيدي برانى	٢	٧	العرissen
٢١	٢	أبو زنيمة	١٢	٤	شرم الشيخ	٣	٦	الغردقة
٢٢	٢	نخل	١٣	٣	القصير	٤	٦	الضبعة
٢٣	٢	رفع	١٤	٣	أبورديس	٥	٥	الحمام
٢٤	١	ذهب	١٥	٣	رأس سدر	٦	٥	رأس غارب
٢٥	١	الحسنة	١٦	٣	نوبيع	٧	٥	سفاجا
٢٦	١	سيوه	١٧	٣	سانت كاترين	٨	٥	بئر العبد
٢٧	١	السلام	١٨	٣	موط	٩	٥	برج العرب

أكثر الحقائق وضوحاً تتمثل في العلاقة الطردية القوية بين الحجم السكاني وعدد الوظائف التي تقوم بها المدن ، ولا يشذ عن ذلك إلا عدد من الحالات المحدودة مثل الخارجة التي تقوم فقط بوظيفتين وسيوه والشيخ زويد .

كما يتضح أيضاً ارتفاع عدد الوظائف التي تقوم بها المدن العواصم - حواضر المحافظات - إذا قورنت بالقواعد الحصرية للأقسام الإدارية ، ويستثنى من ذلك حاضرة محافظة الوادى الجديد ، في نفس الوقت تستثنى أيضاً مدينة الضبعة كقاعدة قسم إداري في عدد الوظائف التي تقوم بها .

(١) البيانات الخام من التعداد العام ، خصائص السكان والظروف السكنية - نتائج العينة ، المجلد الأول المحافظات الصحراوية ، جدول رقم (٦) ، ص ص ١١-١٢ ، والتحليل الكمي قام به الباحث ، والنتائج جداول من رقم (٩) حتى جدول (١٤) ، التي أشتقت منها هذا الجدول .

كما يتندى الدور الوظيفي التي تقوم به المدن الداخلية ، إذا قورنت بالمدن الساحلية ، فتقع ست عشرة مدينة ساحلية في مقدمة المدن التي تقوم بوظائف متعددة لاتقل عن ثلاثة وظائف .

ويلاحظ وجود إنتظامات مكانية لحجم الوظائف التي تقوم بها المدن على المستوى الإقليمي ، مثل إنخفاض عدد الوظائف التي تقوم بها المدن على الساحل الشمالي الغربي بالإتجاه غرباً ، فيرتفع عدد الوظائف التي تقوم بها مدن شرق مصر مطروح عن المدن الواقعة غرب مصر مطروح أو في الداخل . كما ترتفع نسبة الوظائف التي تقوم بها المدن الساحلية الواقعة شرق مدينة العريش عن المدن الواقعة غربها ، وترتفع نسبة الوظائف التي تقوم بها المدن في جنوب ساحلي خليج العقبة والسويس وتقل بالإتجاه شمالاً وفي إتجاه الداخل ، وتنمية المدن التي تقع على الساحل الشمالي للبحر الأحمر بتعدد الوظائف وتقل بالإتجاه جنوباً ، ومن المفارقات الحضارية قيام مدينة موط التابعة بثلاث وظائف بينما تقوم مدينة الخارجة - حاضرة محافظة الوادى الجديد - بوظيفتين فقط .

(٢-٣) التنمية القطاعية والأنشطة الرئيسية

والموقف الاقتصادي في المدن الصحراوية لا يختلف كثيراً عن الموقف الاقتصادي للمجتمع المصري عامه ، إذا يأتي قطاع الأنشطة الثلاثية في المقام الأول ، إذ يعمل به ما يزيد عن نصف جملة السكان (٥٣٪٧٣٪) ، يليه قطاع الأنشطة الأولية (الزراعة والتعدين) الذي يعمل به ما يقل عن ربع (٨٪٢٣٪) جملة السكان ، ويأتي قطاع الأنشطة الثانية في المقام الثالث والأخير ، والذي يستغل به سدس (٥٥٪١٦٪) جملة السكان ، ولا يختلف الوضع على المستوى الإقليمي سوى محافظة جنوب سيناء التي تأتي فيه الأنشطة الثانية (الصناعة والغاز والكهرباء والتشييد والبناء) في المقام الثاني ، وتظهر الأنشطة الأولية في الترتيب الأخير .

والجدول التالي رقم (٩) يوضح الاختلافات المكانية للقطاعات الرئيسية للأنشطة على المستوى الإقليمي والمحلى في ١٩٨٦ ، ويوضح فيه عدة حقائق :-

أولاً: تختفي الأنشطة الأولية من أربع مدن صحراوية ، وتقع كلها في محافظة جنوب

جدول (٩) الإختلافات المكانية للقطاعات الرئيسية للأنشطة على المستوى الإقليمي والمحلى فى ١٩٨٦ .

مسلسل	المدينة	الأنشطة الأولية	الأنشطة الثانية	الأنشطة الثالثة
١	العرיש	% ١١٨	% ٢٠٢	% ٥٩٩
٢	مرسى مطروح	٨٢٣	٢٠١	٦٣٦
٣	الخارجة	٢١٩	١٤٦	٧١٢
٤	الغردقة	١١٥	١٩٦	٦٢٦
٥	رفع	٥٤٤	٨١٧	٣٢٥
٦	رأس غارب	٣٦٤	٢٣٠	٣٣٧
٧	القصير	٤٩٤	٧١	٣٦٣
٨	الحمام	٤٦٨	١٣٠	٣٧٦
٩	موط	٢٨٨	٨٩	٥٨٤
١٠	سفاجا	٣٠٢	١٩٠	٤٧٧
١١	الشيخ زويد	٤١١	١٤٤٥	٤٢١
١٢	القصبة	٢٤٤	٩٧٠	٥٠٠
١٣	سيوه	٧٣٧	٢٣٢	١٩٤
١٤	برج العرب	٢٨٣	٢١٩	٣٨٢
١٥	بندر العبد	٢٠٨	٨٣٤	٥٨١
١٦	الطور	٧١٣	١١٣٥	٧٩٣
١٧	السلوم	٥٤٥	١٠٠	٢٩٦
١٨	نخل	٦٨٧	٧٦	٩٨
١٩	أبو رديس	--	٥٠٧	٣٠٩
٢٠	سيدى برانى	٢١٩	٢٠١٤	٥١٤
٢١	رأس سدر	١٣٠	٨٠	٧٧٩
٢٢	الحستة	٨٧٢	--	٩١
٢٣	نوبيع	١٣٣	--	٦٦٧
٢٤	أبوزنيمة	٥١٥	١٦٧	٢٧٦
٢٥	شرم الشيخ	--	١٥	٩٧٢
٢٦	سانت كاترين	--	٤٠٠	٥٣٤
٢٧	دهب	--	--	١٠٠٠

ملاحظة : يقية نسبة العاملين غير موصفة

سيناء ، وهى مدينة دهب وسانت كاترين وشرم الشيخ و أبو رديس ، لأنها قامت لتأدى وظائف خدمية وصناعية .

ثانياً: كما لا تظهر الأنشطة الثنائية بقطاعاتها الفرعية فى مدینتين هما الحسنة ونوبع ، وتقع الأولى في محافظة جنوب سيناء .

ثالثاً: تأتى الأنشطة الثنائية في المقام الثاني بعد الأنشطة الثلاثية وقبل الأنشطة الأولية في ثلاث مدن تمثل عواصم المحافظات الصحراوية هي العريش ومرسى مطروح والغردقه ،

رابعاً: مدینة واحدة ذات قطاعين إقتصاديين ، ويأتى قطاع الأنشطة الثنائية في المقام الأول بليه قطاع الأنشطة الثلاثية وهي مدینة أبو رديس .

خامساً: تتميز الهياكل الإقتصادية لتسع مدن صحراوية - تشكل ثلث جملة مدن صحراء مصر - بالتخلف الشديد لسيطرة الأنشطة الأولية على إقتصاديات تلك المدن ، فتضمن مدینة الحسنة وسيوه ونخل التي تتراوح نسبة السكان العاملين في الأنشطة الأولية بها ما بين ٢٧٪ إلى ٨٧٪ من جملة العاملين ، تشكل الأنشطة الأولية ما بين ثلثي ونصف جملة العاملين في مدینة أبو زنيمة (١١٪) والسلوم (٥٤٪) ورفع (٤٤٪) ، وتتصبم الأنشطة الأولية القطاع الأكبر والسائل في مدن الحمام والقصير ورأس غارب ، رغم أنها تتراوح بين ٣٦٪ إلى ٥٪ من جملة العاملين .

سادساً: وتوجد خمس مدن صحراوية ترتفع بها نسبة الأنشطة الأولية فوق المتوسط العام للأنشطة الأولية للمدن الصحراوية ، ولكنها لا تشكل القطاع الأول السائد ، وتضمن مدینة موط وسفاجا والشيخ زويد والضبعة وبرج العرب ، إذ تتراوح نسبة الأنشطة الأولية بها ما بين ٤١٪ - ٢٤٪ من جملة العاملين .

سابعاً: يعمل بالأنشطة الثنائية في المدن الصحراوية سدس جملة العمالة الإقتصادية ، ويزيد معدتها في إحدى عشر مدینة مثل مدینة أبو رديس وسانت كاترين التي تسجل إنحرافاً موجباً بين ٢٠٪ إلى ١٤٪ عن المتوسط العام للنشاط ،

وتسجل المدن التسع المتبقية نسبة إنحراف موجبة عن المتوسط العام تقل عن ٣٩٪ مثل رأس غارب - برج العرب - العريش - سيدى برانى - مرسى مطروح - الغردقة - سفاجا - الضبعة - أبو زنيمة .

ثامناً: ويزيد المتوسط العام للعاملين بالأنشطة الثلاثية عن نصف (٥٣٪) العاملين بإقتصاديات المدن الصحراوية ، وتتفاوت نسبة العاملين بالأنشطة الثلاثية من مدينة إلى أخرى ، فيعمل كل السكان العاملين بمدينة دهب بالأنشطة الثلاثية ، ويزيد نسبتهم عن ثلاثة أرباع العاملين في مدينة شرم الشيخ (٩٧٪) ، والطور (٧٩٪) ، ورأس سدر (٧٧٪) ، ويتراوحون بين نصف وثلاثة أرباع العاملين في مدينة الخارجة ومرسى مطروح والعريش والغردقة وموط وبشر العبد والطور ونوبع .

تاسعاً: ترتفع نسبة العاملين بالأنشطة غير الموصفة في المدن الصحراوية ، إذ يقدرون بحوالى ٩٦٪ من جملة العاملين ، تصل أقصاها في مدينة نوبع (٢٠٪) وأبو رديس (١٧٪) وبشر العبد (١٢٪) ونخل (١٢٪) وبرج العرب (١١٪) ، ويتراوح بين المعدل العام و١٠٪ في سانت كاترين والضبعة والقصير ورأس غارب ومرسى مطروح والعريش .

ونخلص مما سبق أن كل عشرة أفراد يعملون بالأنشطة الأولية يقابلهم سبعة أفراد يعملون بالأنشطة الثانية و٢٣ فرداً يعملون بالأنشطة الثلاثية ، وهذا الوضع الاقتصادي يخالف الوضع الاقتصادي في حضر مصر عامة في المظاهر التالية :

* يعتبر قطاع الأنشطة الثلاثية في المدن المصرية عامة القطاع السائد ، بليه القطاع الثنائي ، وأخيراً قطاع الأنشطة الأولية ، وذلك عكس الهيكل القطاعي للمدن الصحراوية التي تلعب فيه الأنشطة الثنائية دوراً متدنياً ، ويأتى في المقام الأخير .

* يتعاظم قطاع الأنشطة الثنائية في المدن الصحراوية ، إذ يقدر حجم العمالة فيه ما يقرب من ربع (٢٣٪) جملة العمالة في الهيكل الاقتصادي ، بينما لم تتجاوز عشر (١٠٪) جملة العمالة في المدن المصرية عامة ، وتلك سمة تؤشر على تخلف

الهيكل الإقتصادي للمدن الصحراوية .

* يشكل قطاع الأنشطة الثنائية في شبكة المدن المصرية عامه ما يقرب من ثلث (٣١٪) جملة العمالة الحضرية ، تنخفض إلى أقل من نصف هذا العدل الحضري للأنشطة الثنائية في شبكة المدن الصحراوية ، إذ تشكل فيها الأنشطة الثنائية ١٦٪ من جملة العمالة الحضرية الصحراوية .

* الوضع شبه مماثل للأنشطة الثلاثية في المدن الصحراوية ومدن مصر عامه ، إذ تبلغ نسبة العمالة بها في كل منها ما يزيد قليلاً عن نصف جملة العمالة بالهيكل الاقتصادي الحضري ، وإن كانت تنخفض قليلاً في المدن الصحراوية .

* نسجل هنا ملاحظة يجدر الإشارة إليها تمثل في ارتفاع نسبة الأعمال غير الموصفة في المدن الصحراوية إذا قورنت بشبكة المدن القومية ، إذ تبلغ في الأخيرة مثل ونصف مثل معدل الأولى ، وهذا يرجع إلى الموقع الهامشى لمجموعة من المدن الصحراوية وظروف البيئة الصحراوية التي تفرض أنواعاً من الأعمال يصعب توصيفها .

كل تلك الخصائص تؤكد تخلف الهيكل الإقتصادي للمدن الصحراوية من ناحية ، كما تؤكد العلاقة الوثيقة بين الأحجام القزمية والصغيرة للمدن الصحراوية والمرحلة الأولى من مراحل التنمية القطاعية والتي ترتفع بها نسبة الأنشطة الأولى ، والتي تنتقل فيها الهيكل الإقتصادي إلى طور التنمية الإجتماعية بالتنمية المكثفة لقطاع الأنشطة الثلاثية دون المرور بقطاع الأنشطة الثنائية .

(٣-٣) التركيب الفرعى للأنشطة الحضرية

إتضح في الفرعية السابقة تدنى عدد الوظائف التي تقوم بها المدن الصحراوية عامه ، واتفاق النموذج الصحراوى في قطاعات الأنشطة الرئيسية السائدة مع النموذج القومى ، ويستثنى من ذلك محافظة سيناء التي تظهر بهيكلها الأنشطة الثلاثية وال ثنائية والأولية على التوالى تبعاً لأهميتها في المكون الإقتصادى العام لحضر المحافظة .

وفي البحث التالي سنفحص القطاعات الفرعية للمناشط الإقتصادية للمدن الصحراوية للتعرف على الأهمية النسبية لتلك القطاعات في مدن المحافظات الصحراوية ، كما

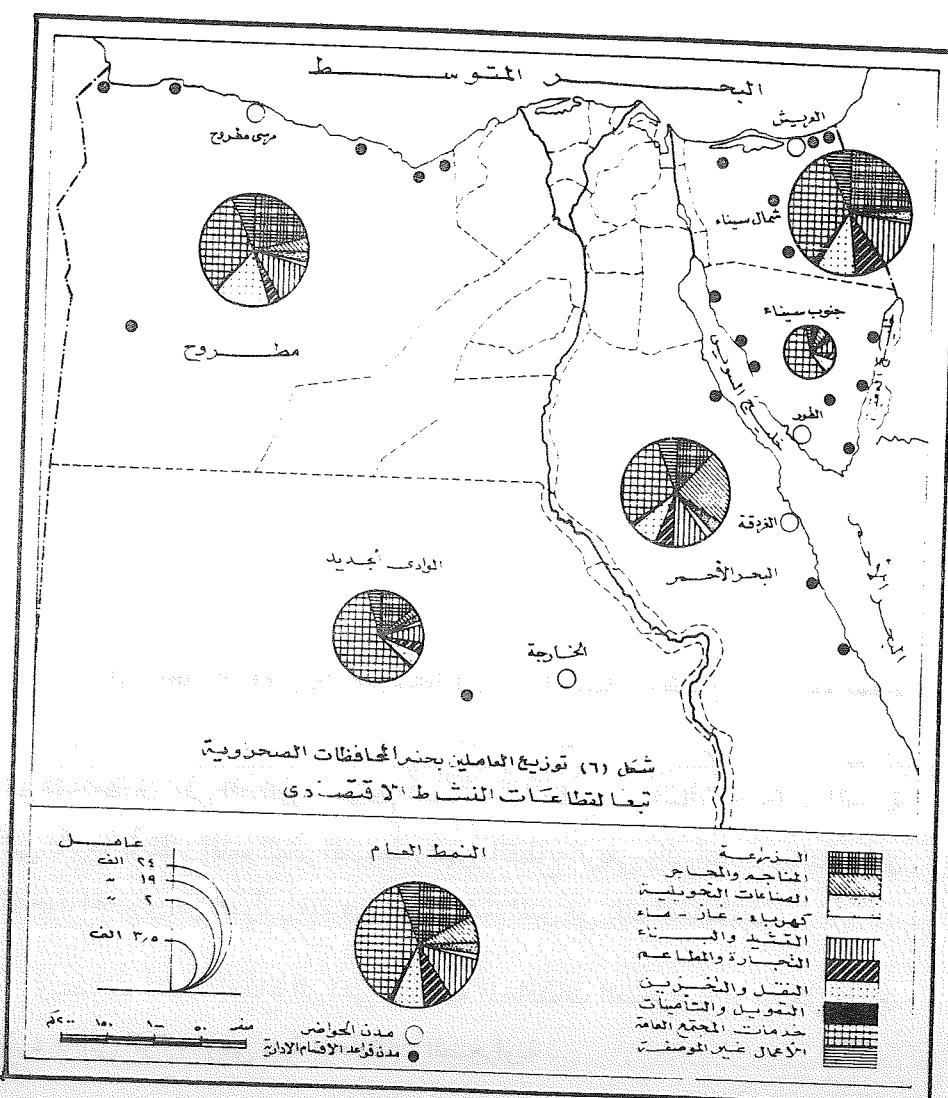
يوضحها الجدول رقم (١٠) الذى يعرض للتركيب الفرعى للإقتصاديات الحضرية فى المدن الصحراوية فى ١٩٨٦ .

جدول رقم (١٠) التركيب الفرعى للإقتصاديات الحضرية فى المدن الصحراوية فى ١٩٨٦

القطاع	المنطقة الصحراوية	الوادى الجديد	شمال سيناء	البحر الأحمر	مطروح	جنوب سيناء
١. الزراعة	١٦٦	١٣٣	٢٣٦	١١٥	٢٠٧	١٤١
٢. المناجم والمحاجر	٧٢	٢٧	٣٠	٢٢٥	٤٢	٧٤
٣. الصناعات التحويلية	٣١	٢٦	٢٥	٤٠	٣٢	٣٢
٤. كهرباء وغاز ومياه	١٣١	١٥	١٠	١٣١	١٣١	١٠١
٥. التشييد والبناء	١٢٢	٦٩	١٢٥	١٠٤	١٢٤	٨٥
٦. التجارة والمطاعم والفنادق	٧٥	٣٩	٨٣	٥٦	١٢٠	٤٩
٧. النقل والتخزين	٨٣	٥٣	١٤	٧٩	٨٠	٩٣
٨. التمويل والتأمينات	١١	١٢	١٤	١١	٨٠	١٤
٩. خدمات المجتمع	٣٦٨	٥٨١	٣٣١	٢٩٣	٣٠٣	٥٦٩
١٠. الأعمال غير الموصفة	٦٠	٤٦	٧٢	٥٦	٧٠	٣٣

* يعد قطاع خدمات المجتمع القطاع الرئيسى الأول ، ويشتمل على خدمات المجتمع العامة والخدمات الإجتماعية والشخصية وخدمات الإصلاح ، ويعمل بهذا القطاع ما يزيد قليلاً عن ثلث وأقل من خمس جملة السكان العاملين بالمدن الصحراوية ، وهى

المصدر: البيانات الخامسة مشتقة من التعداد العام - خصائص السكان والظروف السكنية - نتائج العينة - المحافظات الصحراوية - مرجع رقم ١١/٨٩/٨٩١ ت ، جدول رقم (٦) ، والنسب من حساب الباحث .



بذلك تزيد عن المعدل القومى الحضري لهذا النشاط بنسبة الحمس ، ويتفاوت حجم هذا القطاع الإقتصادى من مدن محافظة صحراوية إلى أخرى ، فهو أكثر إرتفاعاً في مدن محافظة الوادى الجديد وجنوب سيناء ، إذ يعمل بقطاع خدمات المجتمع ما بين نصف وثلاثة أخماس العاملين بمدن تلك المحافظتين ، وينخفض هذا القطاع إلى ما دون معدله في المدن الصحراوية عامة في بقية المحافظات ، فيعمل به ما يقل قليلاً عن ثلث السكان في محافظتي شمال سيناء ومطروح ، ويصل إلى أدناه في محافظة البحر الأحمر التي تنخفض بها العمالة في هذا القطاع بنسبة الربع ، ويعكس تعاظم هذا القطاع الإقتصادى في محافظة جنوب سيناء تصاعداً أهمية الوظيفة السياحية في مدن المحافظة الشرقية والوسطى ، بينما يعزى كبر حجم هذا القطاع في الوادى الجديد إلى تضخم القطاع الحكومي .

* وجاءت الزراعة وصيد البر والبحر في المرتبة الثانية بين القطاعات الفرعية للاقتصادات المدن الصحراوية ، بينما تأتي في المرتبة الرابعة على المستوى القومي للمدن المصرية بعد الصناعات التحويلية والتجارة والمطاعم ، ويزيد حجم القطاع الزراعي في حضر الصحارى عن مثيله في جمهورية مصر العربية بنسبة ثلاثة أخماس عن معدل الأخير.

ويتعاظم القطاع الزراعي بين مدن محافظتي شمال سيناء ومطروح ، إذ يرتفع معدله في كل منها عن المعدل الإقليمي لمدن الصحارى بنسبة ٤٢٪ إلى ٤٧٪ في كل من المحافظتين على التوالى ، ويرجع أهمية هذا القطاع في شمال الصحارى المصرية إلى تأثيرها بأمطار إقليم البحر المتوسط وظهور القطاع الريفي والزراعي ، وبالتالي فإن التحول الحضري من أصول ريفية هي أساس نشأة المدن في تلك المحافظتين .

ويتضاعل أهمية القطاع الزراعي في بقية المحافظات الصحراوية إذ يشكل ما بين ١٣٪ إلى ١٤٪ في بقية المحافظات الصحراوية .

* ويأتى قطاع التشيد والبناء في المرتبة الثالثة بين القطاعات الفرعية للإقتصاد الحضري الصحراوى ، بينما يأتي في المرتبة السادسة على مستوى المدن المصرية عامة ، وي العمل بهذا القطاع ١٢٪ و ٦٪ من جملة العمالة في الإقتصاد الحضري الصحراوى والقومى على التوالى .

ويتجاوز معدل العمالة بقطاع التشييد والبناء المعدل الإقليمي لمدن الصحاري في مدن محافظات البحر الأحمر وشمال سيناء ومطروح ، ذلك بتعاظم حركة أعمال التعمير في تلك المحافظات ، وتنخفض المعدل في المحافظات الصحراوية الأخرى .

* وتنمايل تقربياً نسبة العاملين بقطاع النقل والتخزين والمواصلات في المدن الصحراوية (٨٪٣) ومدن جمهورية مصر العربية (٨٪٥) ، لكن يأتي في المرتبة الرابعة في حضر الصحاري في مقابل المرتبة الخامسة في الاقتصاد الحضري المصري عامه . ويتعاظم هذا القطاع في محافظة شبه جزيرة سيناء ، إذ يبلغ ٤٪٠١ في محافظة شمال سيناء و ٣٪٩ في محافظة جنوب سيناء ، وتنخفض العمالة في هذا القطاع في بقية المحافظات الصحراوية عن المعدل الإقليمي لحضر الصحاري المصرية .

* أما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فيعمل به ٧٪٥ من جملة العاملين بالإقتصاد الحضري الصحراوى في مقابل ١٤٪١ للإقتصاد الحضري المصري عامه ، فهذا القطاع يشغل المرتبة الثالثة بين قطاعات الأنشطة الإقتصادية بالمدن المصرية ، بينما يتقهقر إلى المرتبة الخامسة في الإقتصاد الحضري الصحراوى ويرجع هذا إلى صغر أحجام المدن الصحراوية من ناحية ، وطابع البداوة التي يسيطر على قطاع لا يأس به من أصول سكان المدن الصحراوية .

يتميز هذا القطاع في مدن محافظتي مرسى مطروح (١٢٪) ومحافظة شمال سيناء (٣٪٨) ، وذلك لكثر المصايف والقرى السياحية وحركة الترانزيت على شبكة طرقها وتنخفض نسبة العمالة بنفس القطاع في بقية مدن المحافظات الصحراوية عن المعدل الإقليمي .

* وبفارق واضح يأتي قطاع إستغلال المناجم والمحاجر في المرتبة السادسة ، إذ يعمل به ٧٪٢ من جملة سكان مدن الصحاري ، بينما يأتي على المستوى القومي المصري في المرتبة التاسعة (٥٪) ، أي تبلغ نسبة هذا القطاع في الإقتصاد الحضري الصحراوى والقومي (١٤٪٤) إلى (١١) ، ويرجع هذا إلى أن صحراء مصر هي الحقل المفتوح لقطاع التعدين ، وتزيد نسبة العاملين بهذا القطاع عن المعدل القومي للحضر في كل المحافظات المصرية الصحراوية عدا محافظة شمال سيناء (٣٪٣) ، بينما تزيد أهمية

هذا القطاع في محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء ، إذ تبلغ نسبة العاملين بهذا القطاع في المحافظة الأولى ما يزيد قليلاً عن خمس (٥١٪) جملة العمالة بإقتصادها الحضري ، وتصل إلى (٧٪) في المحافظة الثانية ، إذ تقع في كليهما أغلب حقول البترول والمعادن الفلزية .

من الغريب أن تأتي الأعمال غير الموصفة في المرتبة السابعة في إقتصادات المدن المصرية الصحراوية والمصرية عامة ، لكن ترتفع نسبتها في المدن الصحراوية (٦٪) في مقابل (٢٪) في حضر مصر عامة ... ورغم أنه قطاع غير ملموس لكنه قائم ويفرض نفسه من خلال حجمه ، إذ ينخرط مائة وثمانية آلاف من العاملين تحت مسمى الأعمال غير كاملة التوصيف في مدن مصر عامة في عام ١٩٧٦ ، ويعمل به ما يقرب من خمسة آلاف نسمة من جملة (٨٢ ألف) نسمة عاملة في المدن الصحراوية ،

وتعاظم هذه الفئة من الأعمال غير الكاملة التوصيف في المدن الصحراوية إلى فقر البيئة الصحراوية التي تدفع إلى القيام بأعمال هامشية غير واضحة ، والإختلاف الواضح بين البيئة الصحراوية والفيوضية في الوادي والدلتا ، وما يستتبعه في مدى تطابق عملية التوصيف ، ويرجع أيضاً إلى ما يترتب على الموقع الهامشى للمحافظات الصحراوية وأثره في قيام أنشطة التهريب وغيرها .

* التفاوت واضح وكبير بين موقف قطاع الصناعات التحويلية في كل من الإقتصاد الحضري المصري والإقتصاد الحضري الصحراوى ، إذ النسبة بين كل منهما (٧٪) إلى (١) على التوالي ، إذ تأتي الصناعات التحويلية (٩٪) في المرتبة الثانية بين قطاعات النشاط الإقتصادي الحضري عامة ، بينما يأتي في المرتبة الثامنة في الأهمية بالمدن الصحراوية ، وهذه سمة من سمات تخلف الإقتصاد الحضري الصحراوى ، ويرجع هذا إلى توجيه الإستثمارات في المناطق الصحراوية إلى قطاعات هشة غير مستقرة مثل نظرة المخطط الحكومي إلى البيئة الصحراوية ، وهذا سيؤدى إلى ترسیخ التخلف الإقتصادي إذا استمر هذا المنظور التنموي ، والإختلاف غير كبير بين المحافظات الصحراوية في حجم هذا القطاع ، إذ يعمل بهذا القطاع في محافظة البحر الأحمر (٧٪) من جملة العاملين ، تليها محافظة مطروح وجنوب سيناء (٣٪) لكل منهما

وتنخفض إلى ٦٪ - ٥٪ في الوادى الجديد وشمال سيناء .

* ويتشابه الموقف في قطاع الكهرباء والمياه والغاز ، إذ يعمل به ١٣٪ من جملة العاملين في مقابل ١٪ في الإقتصاد الحضري القومى ، ويرجع هذا الإختلاف الطفيف إلى أهمية إنتاج المياه وتوزيعها في المجتمعات الصحراوية إذا قورن بذلك مدن الوادى والدلتا ، وتزداد أهمية هذا القطاع في محافظة البحر الأحمر (٩٪) ، ثم مدن الوادى الجديد (٥٪) ، ومحافظة مطروح (٣٪) ، وتقل أهمية هذا القطاع في محافظة جزيرة سيناء .

* بينما يقع قطاع التمويل والتأمينات في المرتبة الثامنة (٧٪) في الإقتصاد الحضري القومى ، نجد أنه يأتي في المقام الأخير في المدن الصحراوية ، إذ ي العمل به ١٪ من جملة العاملين بالإقتصاد الحضري .

ويرجع تدني هذا القطاع إلى تدني قطاع التجارة والصناعة اللذان يستوعبان أكبر نسبة من الإستثمارات ، ويرتفع معدل هذا القطاع في محافظتي شمال وجنوب سيناء (٤٪) من جملة العاملين في مدن كل منهما ، ويرجع ذلك إلى إرتفاع الحجم السكاني لحضر المحافظة الأولى ، وإلي تعاظم السياحة الدولية في شرق المحافظة الثانية ، ووجود منفذ دولي هام (نوبيع) أيضاً . وتصل نسبة العاملين بنفس القطاع إلى ٢٪ - ١٪ في محافظة الوادى الجديد والبحر الأحمر ، ويتدنى هذا القطاع في محافظة مطروح .

* * * *

(٤) التخصص الوظيفي بالمدن الصحراوية

في هذا البحث سنحدد التخصص الوظيفي لمدن مصر الصحراوية^(١) ودرجة التخصص ، وقد تم الإستعانة بتحليل نلسون بتصرف في هذا الصدد ، فقد تم حساب المتوسط العام للعاملين في القطاعات الفرعية العشر من قطاعات الاقتصاد الصحراوي ، وحسبت إنحرافات معدل النشاط في كل قطاع عن متوسط معدله في المدن الصحراوية ، وتسجل الإنحرافات الإيجابية وجود تخصص أو تغزى لهذا القطاع الفرعى من النشاط بالمقارنة بالإقليم ، وتم تقسيم الإنحرافات الموجبة إلى ثلاثة أقسام :-

أ - تخصص وظيفي من الدرجة الأولى ، وتزيد فيها نسبة إنحراف النشاط في المدينة عن متوسط نفس النشاط في المدن الصحراوية بـ ١٠٪ ، أي أن حجم النشاط في المدينة يبلغ مثل معدل النشاط في المدن الصحراوية عامه .

ب - تخصص وظيفي من الدرجة الثانية ، ويتراوح فيها نسبة النشاط في المدينة بين ١٥٪ إلى أقل من ٢٠٪ ، أي أن المدينة تتميز ببروز هذا النشاط عن المعدل العام لنفس النشاط في المدن الصحراوية بمقدار بين نصف وأقل من مثل المعدل العام للنشاط .

ج - تخصص وظيفي من الدرجة الثالثة ، ويقل فيه نسبة زيادة النشاط في المدينة عن المعدل العام للنشاط في المدن الصحراوية بنسبة تقل عن ٥٪ .

أما الإنحرافات السلبية فتعبر عن عدم وجود تخصص وظيفي بالمرة .

(٤-١) التخصص الوظيفي في الحواضر الإقليمية

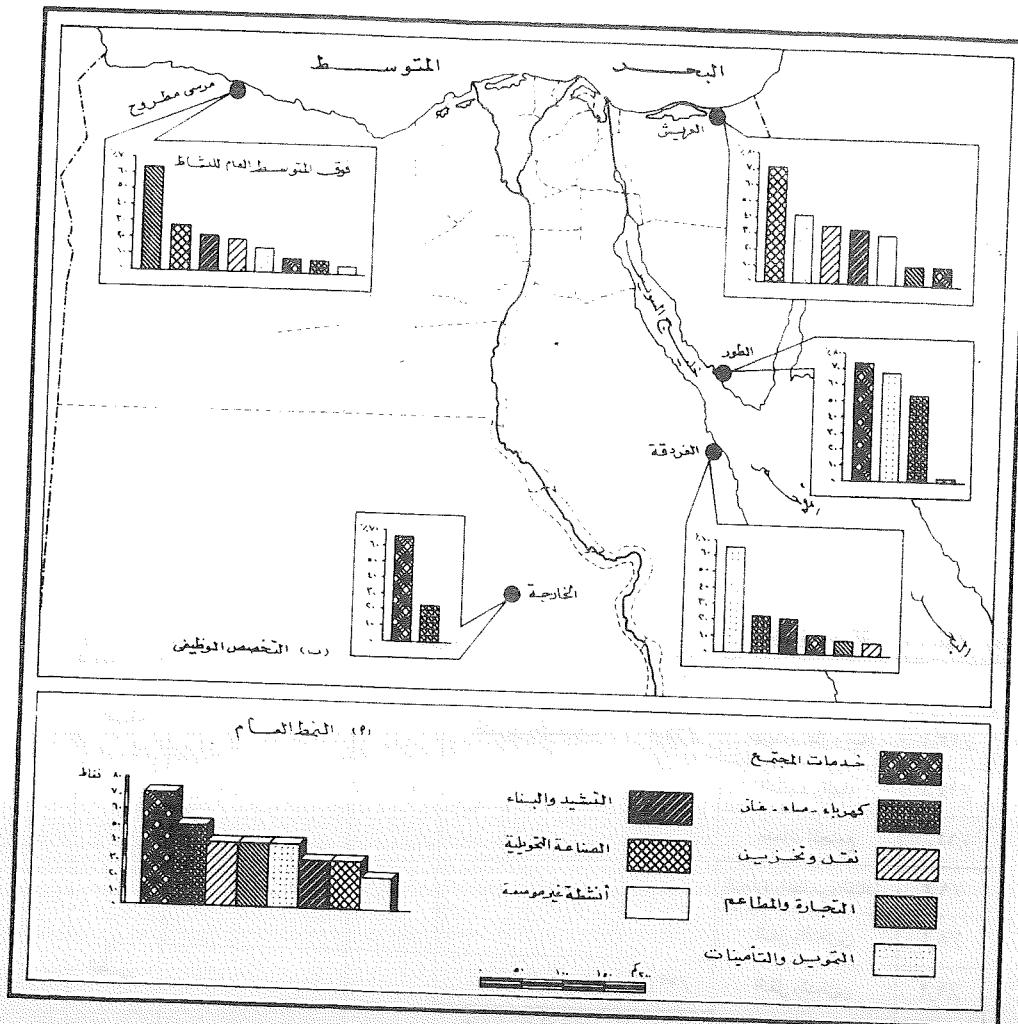
توجد خمس حواضر إقليمية بصحراء مصر متفاوتة الحجم مثل العريش (٦٧ ألف) ومرسى مطروح (٢٤ ألف)، والخارجة (٣٨ ألف)، والغردقة (٢٨ ألف)، وأخيراً الطور (٥٤ ألف)، ويتفاوت حجم التخصص الوظيفي في هذه الحواضر المتفاوتة الحجم ،

(١) توجد محاولتان لتصنيف المدن المصرية وظيفياً ، (أ) أكاديمية البحث العلمي ، الملخص العربي لتصنيف المدن المصرية عام ٢٠٠٠ ، الرقم الكودي مشروع رقم ١٣ ، جدول ١-٣ (ب) أحمد محمد عبد العال ، وظائف المدن المصرية - تصنیف وظيفی مقترن ، دار الوزان للطباعة والنشر ، ١٩٨٩ .

كما يوضحه جدول رقم (١١).

نخصص الدرجة الثالثة		نخصص الدرجة الثانية		نخصص الدرجة الأولى		المدينة
نسبة الإنجراف	الشـاطـاط	نسبة الإنجراف	الشـاطـاط	نسبة الإنجراف	الشـاطـاط	
٪٤١٦	التمويل والتأمينات	٪٧٢٢	الصناعات التحويلية			العرش
٪٣٤٥	التشييد والبناء					
٪٣٦١	النقل والتخزين					
٪٣٠٩	الأعمال غير الموصفة					
٪١٢١	التجارة والمطاعم والفنادق					
٪١٢١	خدمات المجتمع					
٪٢٧٩	الصناعات التحويلية	٪٦٤٠	التجارة والمطاعم والفنادق			CRSI مطروح
٪٢١٤	التشييد والبناء					
٪٢٠٥	النقل والتخزين					
٪١٥٥	التمويل والتأمينات					
٪٨٧	خدمات المجتمع					
٪٧٧	كهرباء وغاز ومياه					
٪٥	أعمال غير موصفة	٪٦٥٧	خدمات المجتمع			الخارجية
٪٢٣١	كهرباء وغاز ومياه					
٪٢٢١	التشييد والبناء					
٪١٢٢	خدمات المجتمع					
٪٩٣	التجارة والمطاعم والفنادق					
٪٨٤	النقل والتخزين					
٪١٢	النقل والتخزين	٪٧٣٦	خدمات المجتمع			الطور

جدول رقم (١١) التخصص الوظيفي في الواحات الصحراوية في ١٩٨٦.



شكل رقم (٢) التخصص الوظيفي من لمدد الحواضر الصحراوية في ١٩٨٦

أول ما يلاحظ على حواضر المحافظات الصحراوية تعدد الوظائف التي تقوم بها ، فيبلغ متوسط الأنشطة التي تميز بها الحاضرة الواحدة ما يزيد قليلاً عن خمس (٤٥ وظيفة) ، بينما تقوم المدينة الواحدة بـ ٣٧ مصر بثلاثة وظائف حضرية ، ويلاحظ أيضاً العلاقة الطردية بين الحجم السكاني للحاضرة وعدد الوظائف التي تقوم بها ، كما يتضح زيادة عدد الوظائف في الحواضر الساحلية ، وتندني حجم التخصص الوظيفي للحواضر الداخلية .

ومن الظاهرات الملحوظة المتعلقة بالتخصص الوظيفي للحواضر الصحراوية تمثل في إفتقارها إلى فئة التخصص من الدرجة الأولى ، فكلما كبرت المرتبة الحجمية للحواضر والمدن كلما كبر عدد الوظائف التي تقوم بها ، قلت نسبة تركز التخصص الوظيفي لتلك الوظائف ، فعندما تراوحت أحجام الحواضر بين أربعين وستين ألف نسمة قامت ما بين سبع وثمان وظائف حضرية ، وعندما انخفض سكان الحواضر الأخرى إلى ٢٢ ألف نسمة وخمسة آلاف نسمة قل عدد الوظائف كما هو الحال في الخارج والطور ، ويلاحظ بالمدينة الأخيرة ظهر تركيز لأنشطة المتميزة (ثلاثة أنواع متخصصة في الدرجة الثانية) لتندني الأحجام السكانية إلى ما دون خمسة آلاف نسمة .

وتحتفى من بين قطاعات الاقتصاد الحضري للحواضر الصحراوية الزراعة والتعدىن لأنشطة متميزة ، إذ ترتبط تلك الأنشطة بالمدن القرمية والحديثة الضم إلى شبكات المدن ، وقد جاءت التخصصات الوظيفية للحواضر الصحراوية حسب عدد مرات تكرارها أو عدد النقاط التي تسجلها على النحو التالي (١) :-

- | | |
|-------------------------------|------------------------|
| ١ - خدمات المجتمع | ٥ حالات ، أو سبع نقاط |
| ٢ - النقل والتخزين | ٤ حالات ، أو أربع نقاط |
| ٣ - كهرباء وغاز ومياه | ٤ حالات ، أو خمس نقاط |
| ٤ - التجارة والمطاعم والفنادق | ٣ حالات ، أو أربع نقاط |
| ٥ - التمويل والتأمينات | ٣ حالات ، أو أربع نقاط |
| ٦ - التشييد والبناء | ٣ حالات ، أو ثالث نقاط |
| ٧ - الصناعة | حالاتان أو ثالث نقاط |
| ٨ - الأعمال غير الموصنة | حالاتان ، أن نقطتان |

(١) حالة التخصص في الدرجة الأولى بثلاث نقاط ، وتخصص الدرجة الثانية بـ نقطتين ، وتخصص الدرجة الثالثة بـ نقطة واحدة فقط .

نخلص مما سبق أن الوظيفة الخدمية تأتي في المرتبة الثانية في الأهمية بنشاطتها الفرعية المختلفة ، تليها الوظيفة الصناعية بقطاعاتها الفرعية .

(٤-٢) التخصص الوظيفي لدن البحر المتوسط الصحراوية

يقع على ساحل البحر المتوسط ما يزيد عن ربع جملة عدد المدن المصرية الصحراوية ، منها حاضرتان هما مرسى مطروح والعرיש ، وثمانى قواعد إدارية للأقسام والماراكز الإدارية المطلة على البحر المتوسط في شمال سيناء والساحل الشمالي الغربى .

والجدول التالي رقم (١٢) يوضح التخصص الوظيفي للمدن المصرية الصحراوية البحر المتوسطية في تعداد ١٩٨٦ ، ونسبة الإنحراف عن المتوسط العام للأنشطة الاقتصادية .

تتميز تلك المدن بصغر أحجامها السكانية إذ تتراوح بين .٢٧٧ نسمة ، ٢٣٢١ نسمة ، وتقع في المراتب الوسطى من قوائم المدن الصحراوية تبعاً للحجم السكاني ، وبالتالي تختفي خدمات المجتمع العامة من قائمة الأنشطة المتميزة ، والتي يزداد معدل تركيزها في المدن الكبيرة الحجم .

ويلعب الموقع الجغرافي على ساحل البحر المتوسط دوراً هاماً في تشكيل التخصص الوظيفي للمدن الصغيرة في مراكز الأقسام الإدارية الساحلية ، وذلك كما يتضح بيانها فيما يلى :

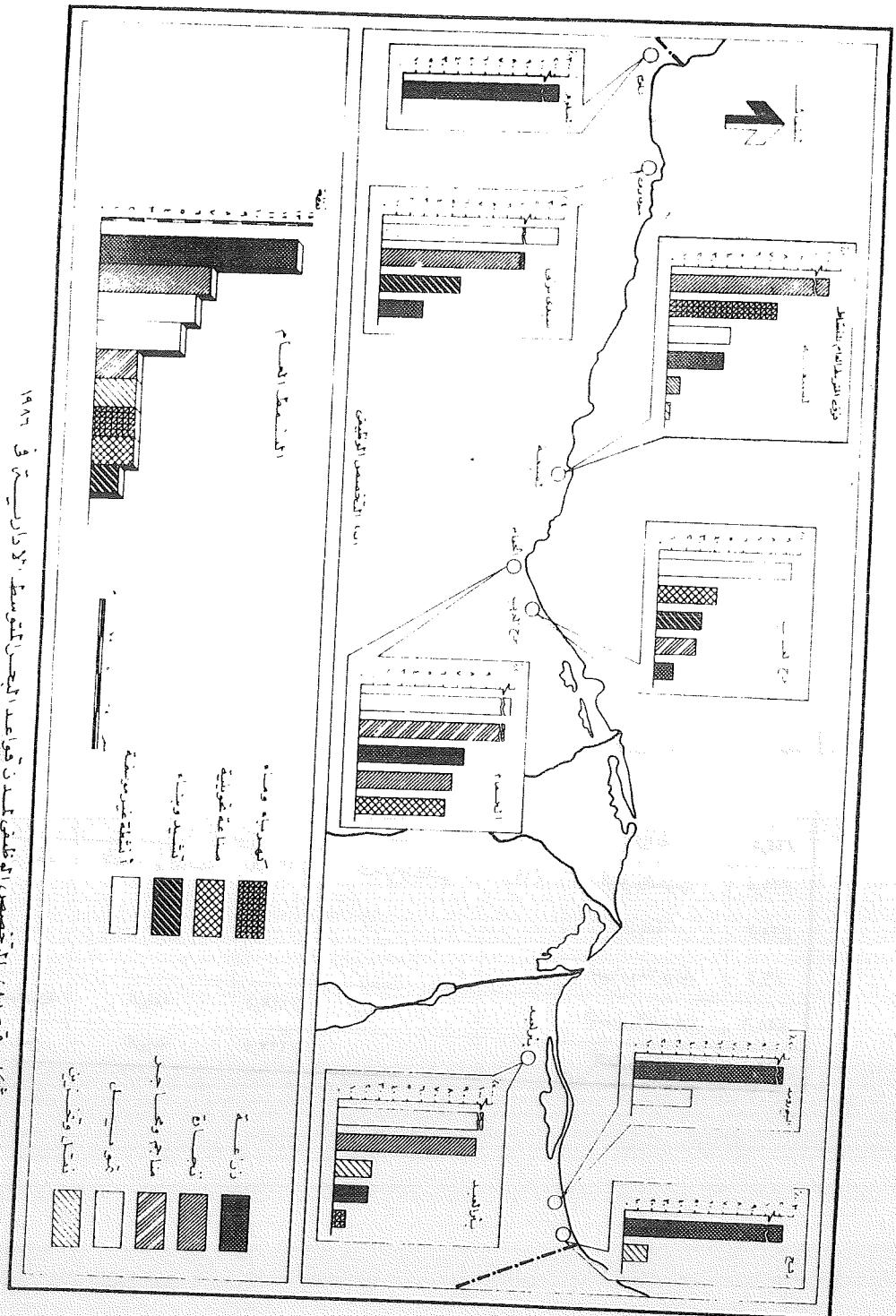
- ١- الزراعة ، وقد سجلت ١٤ نقطة .
- ٢- التجارة والمطاعم والفنادق ، وقد سجلت ثمانى نقاط .
- ٣- التمويل والتأمينات ، وقد سجلت سبع نقاط .
- ٤- الأعمال غير الموصفة ، وقد سجلت ثلاث نقاط .
- ٥- النقل والكهرباء والتعدين والصناعة ، سجلت كل منها ثلاثة نقاط .
- ٦- التشييد والبناء ، وقد سجل نقطة واحدة .

وقد كان لتناقص كمية المطر الساقطة على الساحل البحر المتوسطى بالاتجاه جنوباً أثره فى ظهور النشاط الزراعى فى كل المدن الصغيرة على الساحل ، وإن اختللت درجة أهميته فقد ظهرت فى تخصص الدرجة الأولى بدن السلس وشيخ زويد ورفع ، وظهرت الزراعة

جدول رقم (١٢) التخصص الوظيفي للمدن المصرية الصحراوية البحر المتوسطية في ١٩٨٦

المدينة	تخصص الدرجة الأولى	الشـاطـاط	نـسـبة الإـجـرـات	تـصـصـصـنـ الـدـرـجـةـ الثـانـيـةـ	تـصـصـصـنـ الـدـرـجـةـ الثـالـثـةـ
السلـمـ	الـزـارـاعـةـ	الـشـاطـاطـ	%٢٤٨٣		
سيـديـ بـارـانـىـ	الـتـموـيلـ وـالـتـأـمـيـنـاتـ	الـشـاطـاطـ	%٣٨٦٧	الـزـارـاعـةـ	%٥٨٣
	الـتـجـارـةـ وـالـمـطـاعـمـ	الـشـاطـاطـ	%١٢٦٧		
الـضـبـعـةـ	الـتـجـارـةـ وـالـمـطـاعـمـ	كـهـرـبـاءـ وـغـازـ وـمـيـاهـ	%٢٢٢٧	أـعـمـالـ غـيرـ مـوـصـفـةـ	%٧٧٩
	الـتـجـارـةـ وـالـمـطـاعـمـ	الـشـاطـاطـ	%١٤٣١	الـزـارـاعـةـ	%٤١.
	الـتـموـيلـ وـالـتـأـمـيـنـاتـ	الـشـاطـاطـ	%١٨٣٢	الـتـقـلـ وـالـخـزـنـ	%٣٢٦
الـحـمامـ	الـتـاجـمـ وـالـمـاحـجـرـ	الـشـاطـاطـ	%١٤٣١	الـتـشـيـيدـ وـالـبـناـ	%٩٨
	الـتـموـيلـ وـالـتـأـمـيـنـاتـ	الـشـاطـاطـ	%٧٦٥	الـصـنـاعـاتـ التـحـوـيلـيـةـ	%٤١٥
	الـتـاجـمـ وـالـمـاحـجـرـ	الـشـاطـاطـ	%٩٨.	الـتـشـيـيدـ وـالـبـناـ	%٣٤٤
		الـشـاطـاطـ	%٦٤٩	الـتـاجـمـ وـالـمـاحـجـرـ	%٢٩٢
بـرـ الـعـربـ		الـشـاطـاطـ		الـزـارـاعـةـ	%١٤٥
	الـأـعـمـالـ غـيرـ المـوـصـفـةـ	الـشـاطـاطـ		الـتـشـيـيدـ وـالـبـناـ	%٢٠٣
	الـأـعـمـالـ غـيرـ المـوـصـفـةـ	الـشـاطـاطـ		الـتـاجـمـ وـالـمـاحـجـرـ	%٩٢
	الـأـعـمـالـ غـيرـ المـوـصـفـةـ	الـشـاطـاطـ		الـزـارـاعـةـ	%٢١٥
بـشـ العـبدـ		الـشـاطـاطـ		الـتـقـلـ وـالـخـزـنـ	%٤١٦
	الـأـعـمـالـ غـيرـ المـوـصـفـةـ	الـشـاطـاطـ		الـزـارـاعـةـ	%٢٠٣
الـشـيـخـ زـيـدـ		الـشـاطـاطـ		كـهـرـبـاءـ وـغـازـ وـمـيـاهـ	%١٨١
رـفـعـ		الـشـاطـاطـ		الـتـموـيلـ وـالـتـأـمـيـنـاتـ	%٤١٦
		الـشـاطـاطـ		الـتـقـلـ وـالـخـزـنـ	%١٨١

شكل رقم (١٨) التخصص الوظيفي لعدد قواعد مجلس المتوسط الأداري في ١٩٨٦



كنشاط متخصص من الدرجة الثانية في مدينة الحمام ، وتميز الزراعة في مدن سيدى برانى وبرج العرب وبئر العبد كأنشطة متخصصة من الدرجة الثالثة ، إذ تسجل معدلاً ينحرف عن المعدل العام في المدن الصحراوية بنسبة تقل عن .٥٪.

وتصبح للتجارة في المدن البحرسطية شأنأً كبيراً ، إذ تأتى في المرتبة الثانية بعد النشاط الزراعي كأنشطة متخصصة ، ظهرت كنشاط متخصص من الدرجة الأولى في مدينة سيدى برانى والضبعة ، ومتخصص من الدرجة الثانية في الحمام وبئر العبد ، وكان موقع تلك المدن في نقطتين متوسطة على أهم الطرق الصحراوية الخارجية من المعمر الفيوضى القديم في إتجاه الساحل الشمالى الغربى إلى السلوم وفي إتجاه الساحل الشمالى الشرقي في إتجاه رفح ، وما يرتبط بها من أنشطة الترانزيت ومنها التجارة والمطاعم والفنادق ، ورغم أن هذه المدن ليست مصايف هامة ، لكن موقعها على البحر يجعل سياحة الإصطيفان تلعب دوراً مسانداً لحركة الترانزيت فى نشأة الوظيفة التجارية ، لاحظ إختفاء تلك الوظيفة فى السلوم ورفع وبرج العرب ، وذلك لموقعها الهامشى من ناحية ، وقرب الأخيرة من الأسكندرية بداية الطريق الصحراوي الساحلى .

ويسجل نشاط التأمينات والتمويل دوراً هاماً في المدن البحرسطية ، فظهرت كمتخصص من الدرجة الأولى في مدينة سيدى برانى والحمام ، ومتخصص من الدرجة الثالثة في مدينة الشيخ زويد ، ويعتبر هذا النشاط تخصصاً مسانداً للتجارة في تلك المدن عامه .

وما يجدر ذكره هنا تضاؤل حجم التخصص الوظيفي للمدن الصحراوية البحرسطية في أطراف المحور الساحلى في رفح والشيخ زويد (نشاطان تخصصيان لكل منهما) والسلوم (نشاط تخصصي واحد) ، ويزداد حجم التخصصات الوظيفية التي تقوم بها تلك المدن البحرسطية في الواقع الوسيطة بين المعمر الفيوضى القديم ، والحاضر الإقليمية على الساحل البحرسطى ، كما تسجل مدن المحور الساحلى ٣ نقاط أو نشاط تخصصى لكل مدينة مقابل ثلاثة أنشطة للمدينة الصحراوية الواحدة عامه .

كما يجب أن نشير هنا للأهمية الاقتصادية المتضاعدة لمدينة الحمام على الساحل الشمالى الغربى ، لوجود خمس أنشطة متخصصة متنوعة مثل التعدين والصناعة والتجارة

والتمويل والتأمينات والزراعة.

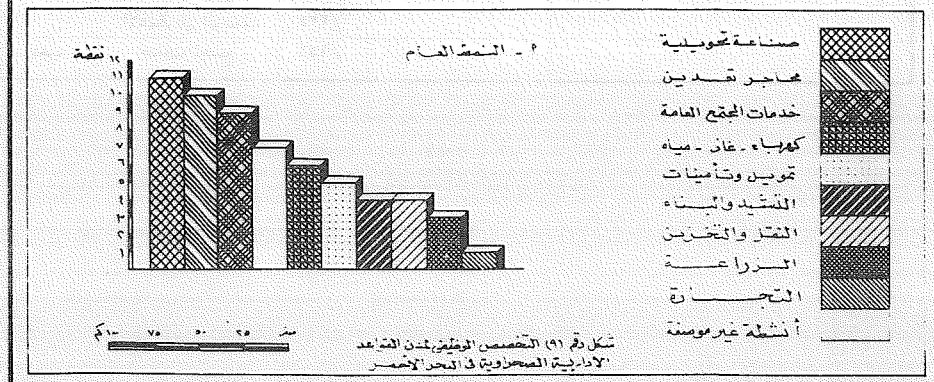
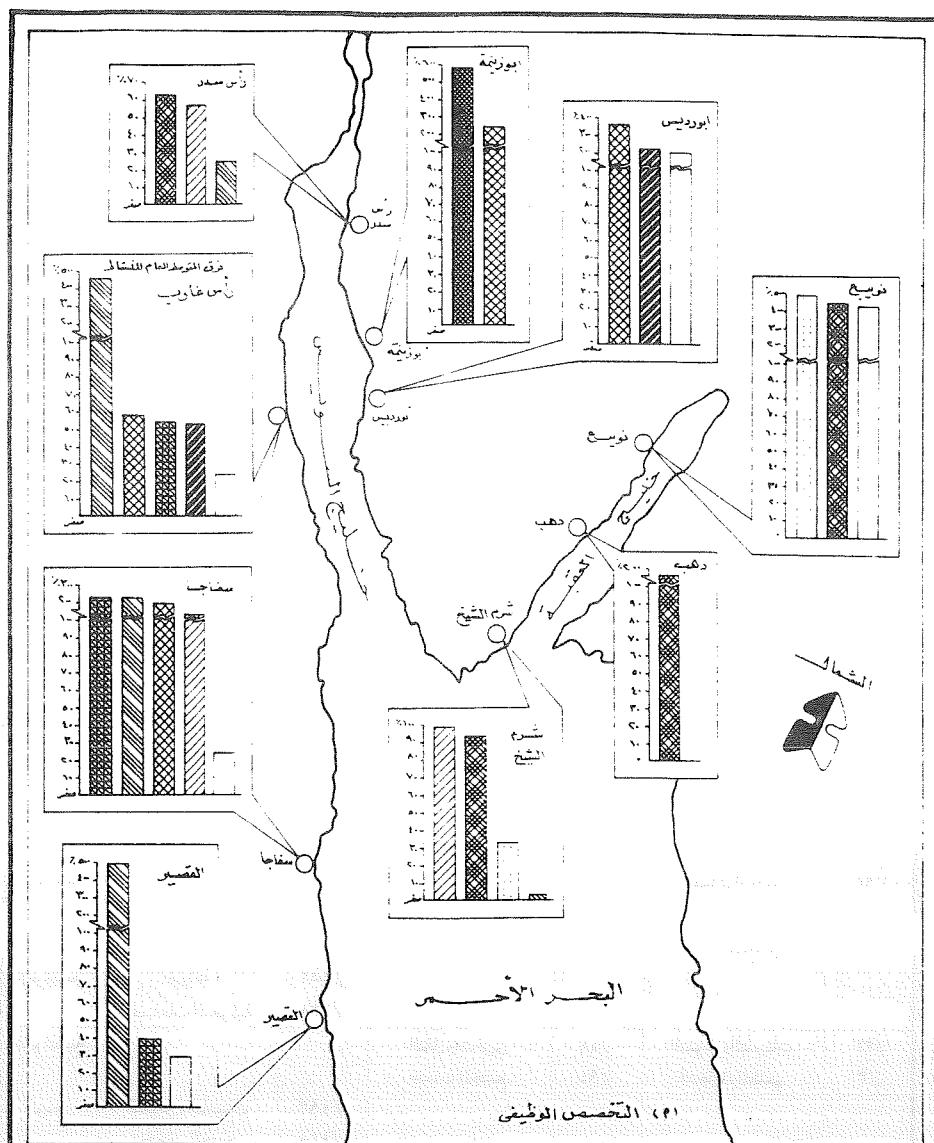
(٤-٣) التخصص الوظيفي للمدن الصحراوية على سواحل البحر الأحمر

توجد تسع مدن صحراوية على سواحل البحر الأحمر بأقسامه الفرعية باستثناء حاضرتي محافظتي جنوب سيناء والبحر الأحمر، ثلاثة قواعد حضرية على ساحل البحر الأحمر مثل رأس غارب وسفاجا و القصير ، وثلاث قواعد أخرى على الساحل الشرقي على خليج السويس وهي رأس سدر وأبو زنيمة وأبو رديس ، وثلاث قواعد حضرية إدارية مماثلة على الساحل الشرقي لمحافظة جنوب سيناء وهي نوبيع وذهب وشرم الشيخ .

وأول ما يلاحظ على مدن القواعد الإدارية التباين الكبير في أحجامها السكانية ، في بينما يبلغ متوسط مدن القواعد الإدارية في محافظة البحر الأحمر ١٧.٧ نسمة ، تتصرف مدن القواعد الإدارية للبحر الأحمر على خليجي السويس والعقبة في شبه جزيرة سيناء بالقزمية ، إذ يبلغ متوسط حجم الواحدة منها ١١٩٣ ، أي بنسبة ١٤ إلى ١ على التوالى .

ومن عرض الأنشطة الاقتصادية التي سجلت معدلاً يزيد عن المعدل العام للمدن الصحراوية ، يوجد ٢٩ نشاطاً مميزاً ، بواقع ٣٢ تخصص للمدينة الواحدة ، تأتي مدينة رأس غارب وسفاجا في مقدمة المدن المتعددة الوظائف على ساحل البحر الأحمر لكبر أحجامهما ، ويقل عدد الوظائف في المدن التالية لها ، كما يوضحها الجدول رقم (١٣) الذي يوضح التخصص الوظيفي لمدن القواعد الإدارية المطلة على البحر الأحمر وخليجها في ١٩٨٦ ، ودرجة الانحراف عن المتوسط العام لأنشطة في المدن الصحراوية ، وقد ظهرت كل الأنشطة الاقتصادية في قصبات الأقسام الإدارية للبحر الأحمر الصحراوية ، وإن إختلفت أحجامها من مدينة أخرى :

* الصناعات التحويلية ، وقد سجلت أعلى النطاق (١١ نقطة) على مستوى الإقليم ، ولكن تتفاوت أهميتها على مستوى أقسام البحر الأحمر ، فتتبّأ المكانة الأولى بين مدن القواعد الإدارية للساحل الشرقي لخليج السويس (ست نقاط) ، وفي المرتبة الثانية بين القواعد الحضرية على الساحل الغربي للبحر الأحمر (٥ نقاط) ، وتحتفى تماماً بين المدن المصرية على الساحل الغربي لخليج العقبة .



شكل رقم (٩) التخصص الوظيفي لدى القواعد الإدارية لمنطقة الصحراء في البحر الأحمر

جدول رقم (١٣) التخصص الوظيفي لمن القواعد الإدارية
على البحر الأحمر بالمحافظات الصحراوية في ١٩٨٦.

المدينة		تخصص الدرجة الأولى		تخصص الدرجة الثانية		تخصص الدرجة الثالثة	
الشاطئ	نسبة الإنحراف	الشاطئ	نسبة الإنحراف	الشاطئ	نسبة الإنحراف	الشاطئ	نسبة الإنحراف
رأس غارب		الناتج والمحاجر	%٤٦٣	الصناعات التحويلية	%٥٧٤	التشييد والبناء	%٣٢٨
				كهرباء وغاز و المياه	%٥٣٨	الأعمال غير المرصنة	%١٤١
القصير		الناتج والمحاجر	%٤٩٢			كهرباء وغاز و المياه	%٣٨٥
						الأعمال غير المرصنة	%٢٩٢
سفاجا		كهرباء وغاز و المياه	%٢٣١	الناتج والمحاجر	%٢٢٩	التمويل والتأمينات	%٢٣٩
أبو رديس		الصناعات التحويلية	%١٩٥	النقل والتخزين	%١٢٩		
				الصناعات التحويلية	%٣٦٤		
				التشييد والبناء	%٢٢٥		
				الأعمال غير المرصنة	%٢٠٠		
رأس سدر							
أبو زنيمة		الزراعة	%٥٨٢	الصناعات التحويلية	%٢٣٨	التمويل والتأمينات	%٦٣
شرم الشيخ							
نويع		خدمات المجتمع	%٤٩٣	التمويل والتأمينات	%٤٤٨	خدمات المجتمع	%٣٣
دهب		الأعمال غير المرصنة	%٢٣٥				
		خدمات المجتمع	%١٥٦				

* ويفارق طفيف يأتي التعدين في المقام الثاني بين الأنشطة ذات المرتبة الأولى في مدن البحر الأحمر (١١ نقطة) ، ويتركز هذا النشاط بصفة رئيسية بين مدن محافظة البحر الأحمر (القصير - رأس غارب - سفاجا) ، ويأتي في مقدمة الأنشطة الحضرية بها ، ولم يظهر هذا النشاط في مدن الساحل الشرقي خليج السويس سوى مدينة رأس سدر في أنشطة تخصص الدرجة الثالثة ، وبختفي أيضاً هذا النشاط في مدن خليج العقبة .

* وتعد خدمات المجتمع العامة النشاط الحضري الرئيسي في مدن البحر الأحمر بصنفه عامه وقد سجل هذا النشاط عشر نقاط ، ولكن تختفي خدمات المجتمع العامة كنشاط متميز في مدن محافظة البحر الأحمر ، كما تتدنى أهميتها في مدن الساحل الشرقي خليج السويس عدا مدينة رأس سدر ، ويظهر هذا التخصص في النشاط بوضوح في مدن خليج العقبة التي تسجل ثمانية نقاط وحدها في مدن نوبع وذهب وشرم الشيخ .

* وتظهر مجموعة من الأنشطة الإقتصادية المتميزة المساندة للأنشطة التخصصية الرئيسية السابقة ، ونذكر هنا أنشطة الكهرباء والغاز والماء ، وقد جاءت في المرتبة الخامسة في الترتيب العام للأنشطة المتميزة في مدن البحر الأحمر ، ولكن تختفي أهميتها بين مدن الساحل الشرقي والغربي لمحافظة جنوب سيناء ولكنها تتبوأ أهمية كبيرة بين مدن القواعد الإدارية لمحافظة البحر الأحمر ، ويعتبر هذا نشطاً رئيسيًا يرتبط بنشاط التعدين ومساند للصناعات التحويلية .

ومن الأنشطة الرئيسية من الدرجة الثانية التمويل والتأمينات ، ولها أهميتها الرئيسية في مدن الساحل الغربي خليج العقبة ، ويعود هذا النشاط مساعدة لأعمال نشاط السياحة والموانئ في هذه المدن .

وما يجدر ذكره ورود مجموعة من الأنشطة المتميزة بدرجات متفاوتة ولكنها أقل أهمية بين مدن البحر الأحمر ، نذكر منها الأعمال غير الموصفة التي جاءت في الأهمية الخامسة ، وظهرت في أربع مدن بتركيز واضح ، والنقل والتخزين والزراعة والتجارة .

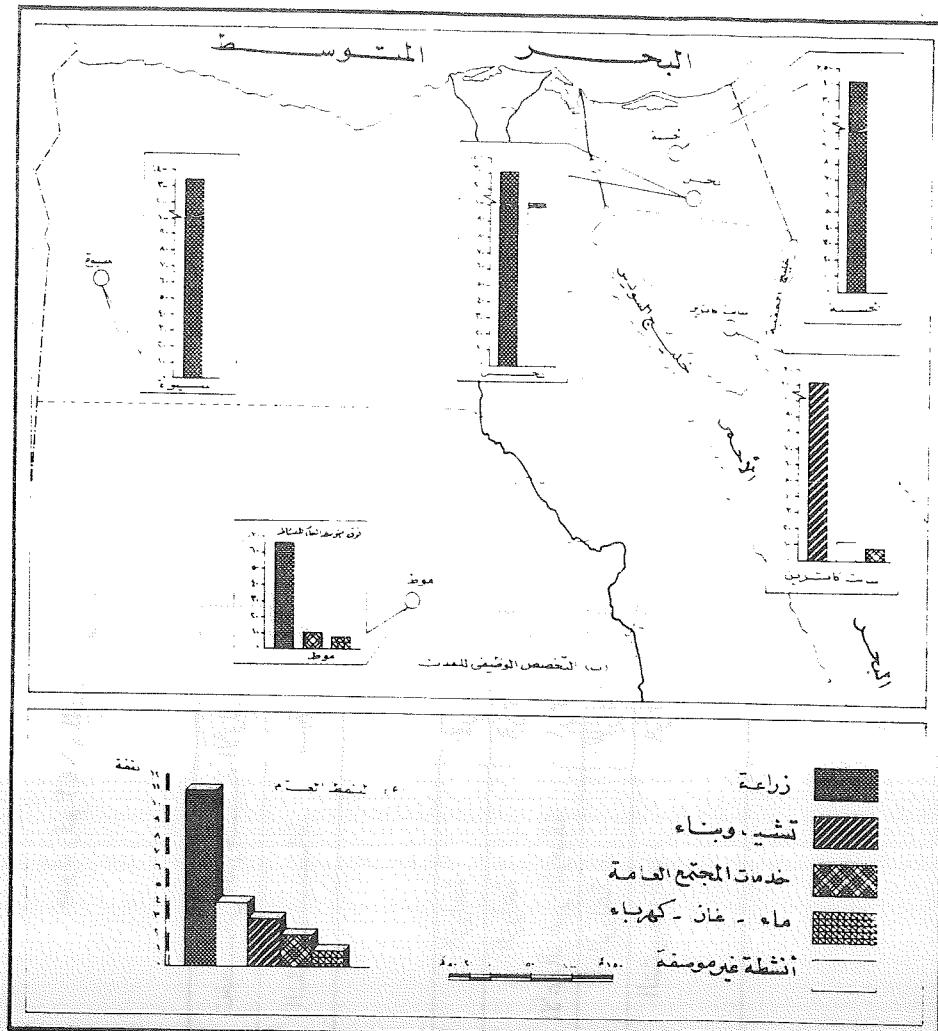
(٤-٤) مدن القواعد الإدارية الصحراوية الداخلية

توجد خمس مدن قواعد الأقسام الإدارية داخل الصحراء المصرية ، مثل سيوه (٧٣٢٩ نسمة) بمحافظة مطروح ، وموط (١١٨٩٩ نسمة) بمنخفض الداخلة في محافظة الوادى الجديـد ، ومدينة نخل (٢٥٢٧ نسمة) جنوب محافظة شمال سيناء ، والحسنة (١٢٣٥ نسمة) في وسطها ، وأخيراً سانت كاترين (٣٥٩ نسمة) في قلب محافظة جنوب سيناء ، ورغم أن متوسط حجم المدينة الواحدة في صحاري مصر الغربية ، ومدن الوديان في الصحراء الداخلية لشبه جزيرة سيناء .

ولا شك أن للموقع الصحراوى الداخلى والأجسام المتدنية إنعكاساتها على التخصص الوظيفي لتلك المدن ، والذى يوضحه جدول رقم (١٤) الذى يتعلّق بالأنشطة في تخصصات الدرجة الأولى والثانية والثالثة في ١٩٨٦ ودرجة إنحراف النشاط عن المعدل العام لهذا النشاط في المدن الصحراوية.

ويلاحظ تدني عدد الوظائف التي تقوم بها المدن الصحراوية الداخلية بتركيز كبير ، إذ يخص المدينة الواحدة ٢٢ نشاطاً متميزاً في مقابل ثلاث أنشطة كمعدل تخصص للمدينة الواحدة في الصحاري المصرية ، وهذا يعكس تدني الحجم وفق البيئة الصحراوية وتضاؤل الظهير المحيط بها عمرانياً .

وأكثر الأنشطة التخصصية وضوحاً هي الزراعة التي سجلت إحدى عشر نقطة ، ويقاد تسيطراً على الحياة الاقتصادية لتلك المدن إذا قارناها بالأنشطة المتميزة الأخرى ، وتتأتى الأعمال غير الموصفة في المقام التالي ، وتعكس الأخيرة الاستجابة البشرية للوضع الهامشي التي تفرضه البيئة ، ثم التشييد والذي ظهر بشكل واضح في مدينة سانت كاترين التي ، إذ يبدو أن إنتشار مقالع الأحجار وحركة البناء المعاصرة وراء هذا التخصص وأخيراً نشاط الكهرباء والغاز والماء .



شكل رقم (١٠) التخصص الوظيفي لـ ٣ قواعد الأقصى بـ ٤ الإدارية، المصحرووية، الداخلية في ١٩٨٦ م

جدول رقم (١٤) التخصص الظيفي في المدن الداخلية ببحارى مصر في ١٩٨٦ .

المدينة	نخصص المرجنة الأولى	نخصص المرجنة الثانية	نخصص المرجنة الثالثة
موط	النشاط	النشاط	النشاط
سيوه	الزراعة	الزراعة	الزراعة
بنجل	الزراعة	الزراعة	الزراعة
المسنة	الأعمال غير الموصفة	الأعمال غير الموصفة	الأعمال غير الموصفة
سانت كاترين	التشييد والبناء	الاعمال غير الموصفة	خدمات المجتمع

خاتمة

لم يتجاوز سكان الحضر بالصحراء المصرية ثلث مليون نسمة في التعداد الأخير ، تنتشر في سبع وعشرين مدينة بحجم متوسط يزيد قليلاً عن اثنا عشر ألف نسمة ، وإذا عرفنا إن تلك المدن تتضمن حواضر خمس محافظات ، يتضح محدودية حجم حضر الصحراء المصرية الذي يعادل حجم مدينة السويس وحدها .

ويتميز فهو المدن الصحراوية بالسرعة النسبية في معدل (٤٪/٦) سنوياً) يبلغ ضعف المعدل القومي للحضر (٦٪/١٦) . وترتفع نسبة الحضرية في الصحراء المصرية (٣٪/٥٧) عن معدلها القومي في مصر عام (٩٪/٤٣) بنسبة الثالث (٩٪/٣١) .

ولا توجد هيكلية ججمالية بالمعنى المألف على المستوى المحلي في كل محافظة صحراوية ، وذلك لقلة عددها من ناحية وقوع كثير منها في فترة تطورية واحدة ، مما يجعلها تقع في فئات ججمالية محدودة . ويمكن أن نصف هرم أحجام مدن الصحراء المصرية بأنه في طور الشباب لاتساع قاعدته التي تشتمل على ما يقرب من نصف عدد مدنها ، تنخفض إلى ثلث المدن في المنطقة الوسطى من الهرم ثم يتحول إلى قمة مدببة في الفئات العليا للهرم .

ويقع أغلب (٢٪/٨٩) المدن الصحراوية في الثلث الأخير من مراتب الشبكة القومية للمدن المصرية مما يدل على قزميتها . وتشمل كل المدن الصحراوية انكماساً في أحجامها الفعلية عن أحجامها المتوقعة . وتتراوح نسبة القصور السكاني بين (٩٪/٣٣) في العريش أكبر المدن إلى (٩٪/٥٥) في مدينة دهب (أصغر المدن) ، ويقدر حجم القصور السكاني في الشبكة الحضرية بالصحراء المصرية بخمسين (٣٨٩٨٤) مليون نسمة في المنظور القومي لشبكة المدن المصرية .

وعلى المستوى المحلي سجلت شبكات مدن المحافظات الصحراوية اختلالاً تراوح بين (٦٪) من حجم شبكة مدن شمال سيناء ، وثلث (٤٪/٣٤) حجم شبكة مدن البحر الأحمر ، وربع (٢٨٪) سكان شبكة مدن مطروح ، وتعتبر شبكة مدن الوادي الجديد وجنوب سيناء أكثر الشبكات الحضرية توازناً ، إذ يقدر نسبة الاختلال بين (٩٪/١٢) إلى (١٢٪/٩) فيهما على التوالى .

ويجب أن تستهدف استراتيجية التنمية الحضرية في العمور الصحراوى الحالى عدة أهداف تنموية :

* إن تعطى للمدن التي سجلت قصور سكانياً في الشبكة القومية والمحلية الإعتبار الأول في عملية التنمية في مراحلها الأولى ، و تستوعب تلك المرحلة ما يقرب من ربع مليون نسمة (٢٥٧٧١٥ نسمة) ، تشكل ثلثي جملة القصور السكاني للمدن الصحراوية في الشبكة القومية . وتضم سبعة عشر مدينة .

* تأتي المدن الصحراوية العشر التي سجلت قصورا سكانيا في شبكة المدن المصرية ، ولكنها سجلت قائضا سكانيا في الشبكة الحضرية المحلية بالمحافظات الصحراوية في المراحل التالية من خطة التنمية الحضرية بالعمور الصحراوي القائم ، إذ تقدر عملية التنمية المستهدفة زيادة أحجام المدن الصحراوية العشر بقدر ١٣٢١٢٨ نسمة ، لكي يتحقق التوازن الحضري .

* وبذلك يبلغ إجمالي سقف التنمية الحضرية بالصحراء المصرية ٣٨٩٨٤٣ نسمة وهي ظل إعتبار علاج القصور السكاني للمدن الصحراوية في الشبكة القومية للمدن المصرية ، وفي حالة إطلاق عملية تنمية المدن الفيوضية فلامناص من التقييد بهذا السقف التعميري .

وتوضح العلاقة الطردية بين أحجام المدن الصحراوية وعدد الوظائف التي تقوم بها ، ويستثنى من ذلك حاضرة محافظة الوادى الجديدة الخارج التي تقوم بوظيفتين في نفس الوقت تقوم بمدينة الضبعة بست وظائف .

وينخفض نسبياً عدد الوظائف في المدن الواقعه وراء المدن الكبيرة التي قتلت أقطاباً للتنمية الحضرية مثل الأسكندرية والأسماعيلية والسويس فيقل وزن الثقل الوظيفي للمدن فيما وراء مدينة الأسكندرية حتى مدينة مطروح ومثل الأخيرة قطباً تنموياً أقليمياً ينخفض فيما ورائها عدد وظائف المدن التي تقع خلفها شرق حتى الحدود .

وفي محور تنموي آخر ينخفض نسبياً الثقف الوظيفي للمدن التالية لمدينة الأسماعيلية في إتجاه الساحل الشمالي الشرقي حتى مدينة العريش التي تمثل قطباً تنموياً أقليمياً ينخفض بعدها عدد الوظائف الحضرية للمدن حتى الحدود الشمالية الشرقية .

وفي محور تنموي ثالث تنخفض فيه وظائف المدن التالية لمدينة السويس في إتجاه الساحل شبة جزيرة سيناء على خليج السويس حتى مدينة الطور وشرم الشيخ في الجزء الجنوبي من خليجي السويس . والعقبة اللذان يشكلان معاً قطباً تنموياً ناشئاً ينخفض ورائها عدد الوظائف في إتجاه الداخل وشمال خليج العقبة .

والمحور التنموي الأخير يتمثل في مدن الساحل الغربي البحر الأحمر الذي يرتفع نسبياً فيه عدد الوظائف التي تقوم به المدن في جزئه الشمالي ، فيما وراء مدينة السويس وتنخفض بالاتجاه نحو الجنوب .

ويوصى البحث تنمية هذه المحاور الحضرية القائمة وإنشاء محاور تنمية جديدة على المحاور النقلية السريعة الجديدة والتي يمكن استخدامها لتكون ركائز هامة لنشر التنمية العمرانية على صفة الصحاري المصرية .

* * * *

المصادر والمراجع

- (١) الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، محافظة البحر الأحمر - محافظة جنوب سيناء - محافظة شمال سيناء - محافظة الوادى الجديد - محافظة مطروح .
- (٢) الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، المدن .
- (٣) الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء ، التعداد العام ، خصائص السكان والظروف السكنية - نتائج العينة ، المجلد الأول ، المحافظات الصحراوية .
- (٤) أحمد على إسماعيل - دراسات في جغرافية المدن - دار الثقافة للنشر والتوزيع - الطبعة الرابعة - القاهرة ، ١٩٨٨ .
- (٥) أحمد محمد عبد العال - وظائف المدن المصرية - تصنیف وظيفي مقترن ، دار الوزان للطباعة والنشر ، ١٩٨٩ .
- (٦) أكاديمية البحث العلمي ، الملامع العريضة للمدن المصرية عام ٢٠٠٠ ، مشروع رقم ١٣ ، ١٩٨٨ .
- (٧) فتحي محمد مصيلحي ، الجغرافية البشرية المعاصرة ، بين نظرية المعرفة ، علم النهج الجغرافي شركات أحمد الطريجي للطباعة ، توزيع الأهرام ، ١٩٨٨ .
- (٨) فتحي محمد مصيلحي ، شخصية المدينة السعودية ، دار الإصلاح بالدمام ، ١٩٨٤ .
- (٩) محمد صبحي عبد الحكيم وأخرون ، التحضر في جمهورية مصر العربية - في : محمد صبحي عبد الحكيم « مشرف » التحضر في الوطن العربي ، الجزء الثاني ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٨ .
- (١٠) محمد صبرى محسوب سليم - جغرافية الصحاري المصرية (الجوانب الطبيعية) - شبة جزيرة سيناء ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ .

Browning, H. L, and Gibbs, Z. < Some Measures of Semigraphic and Social Relationships in American Cities > In Gibbs, Urban Research Methods, New Jersy, 1961, pp. 346-450.

Chuancy, D. Harris < A Functional Classification of Cities in The United States > Geag. Rev. Vol XXXII, 1943, p.p. 86-99.

Howard, J. Nelson < Services Classification of American Cities > Econ. Geog., N. XXXI, 1955, p.p. 189-210.